

- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
دولة رئيس المجلس
علم المجلس بموضوع وموعد الجلسة القادمة

(وانتهت الجلسة)

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري
عبدنار بعيون
رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي



مملكة الأردن

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الرابعة والثلاثون

المتعددة يوم الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩/٢/٢٦ م

(المجلد ١)

(العدد ٣٤)



صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

- أ - كتاب معلنة مقدم من سعادة المغير السيد المهندس شفيق زوايدة
ب - كتاب معلنة مقدم من سعادة المغير السيد وليد عصفور
ج - كتاب معلنة مقدم من سعادة المغير السيد امين شقير
د - كتاب معلنة مقدم من سعادة المغير السيد سليمان ارثيمه

- ٣ - تلاوة الاوراق الواردة

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ت/٣١/١٩٨٤ المؤرخ في ١٨/٢/١٩٧٩
المختصين بحالة مشروع القانون المعدل للألوان السيد السبحة ١٩٧٩ الى
المجلس من اجل إحالته الى اللجنة المختصة (ووافق على القانون في نفس
الجلسة دون إحالته الى اللجنة المختصة وبصفة مستعجلة من قبل المجلس)

- ١ - آمد ويوب هذا المحضر واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام المجلس الوطني
الاستشاري : السيد فحنان بعيون .
٢ - قام بتنظيم هذا المحضر بمساعدة الأمين العام السيد وليد النجداوي . ومنظمو
الضبط السادة : نضير عطيات ، نصري الشمايلة ووفيق العجلوني .
٣ - قام بالانتراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في الطبعة : بامور المجلة :
السيد مهنود غريقات .

٤ - اجوبة الحكومة

أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٧٧٥/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ ومرفقه كتاب معالي امين العاصمة رقم ٩٢٠/٥/٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٦ جوابا على الاقتراح المقدم من عضو المجلس سعادة السيد شمس الدين طاش .

ب - تلاوة الاستيضاح رقم (٨) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٢ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سلطان العلوان وجواب معالي وزير الزراعة رقم ٢٠٠٩/١٠٠/٢/١ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٧ المرفق بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٨٩٦/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٢/١٥ بموضوع منع تصدير الفول المحلي والسماح باستيراد الفول من الخارج .

٥ - الاقتراحات :

أ - الاقتراح رقم (٢٧) المؤرخ ١٩٧٩/٢/٧ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد هائل ابو بريد بشأن اكمال التيار الكهربائي الى قرى بني حميدة .

ب - الاقتراح رقم (٢٨) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٧ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد هائل ابو بريد بشأن تعبيد بعض الطرق القروية في منطقة بني حميدة .

ج - الاقتراح رقم (٣٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير بشأن فتح مكتب يسمى (مكتب النظلمات والالتباسات) .

د - الاقتراح رقم (٣٣) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير بشأن السماح للعباد بعمان بوضع عيانات من البضائع امام علامتهم بعمق ٢٠ سم لغرض فضائلهم .

هـ - الاقتراح رقم (٣٥) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد جمال ابو بريد بشأن السماح لجزارات الزراعة بالنسب بين القرى وعلى الطرق الريفيه لنقل المياه والمحاصيل الزراعية .

٦ - مقررات اللجنة المالية والادارية :

أ - قرار اللجنة المالية رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ بشأن القانون المعدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧٩ (مجلد من الجلسة السابقة) .

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عين يوم الاثنين القادم جلسة للمجلس .

المجلس الوطني

الاستشاري

محضر الجلسة

- ٨ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده وزير الصحة
- ٩ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية
- ١٠ - معالي الدكتور نجم الدين الحجابي وزير الصناعة والتجارة
- ١١ - معالي السيد محمد النحاس وزير المالية
- ١٢ - معالي المهندس علي السحيمات وزير النقل
- ١٣ - معالي السيد حكمت السكاك وزير الزراعة

افتتاح الجلسة

دولة الرئيس : النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة .



بسم الله الرحمن الرحيم
تبحث المواضع المرفقة على وجه الخصوص
امثال اليوم

- اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة ١٠ صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٩/٢/٢٦ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عثمان بعيون
- وتغيب عن الاعضاء معذرا السادة :
- ١ - سعادة السيد المهندس شفيق الزوايده
- ٢ - سعادة السيد وليد مصفور
- ٣ - سعادة السيد امين شقير
- ٤ - سعادة السيد سليمان اريفة
- وحضر من الحكومة :
- ١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية
- ٢ - معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
- ٣ - معالي السيد عثمان ابو مودة وزير الاعلام
- ٤ - معالي السيد حسن ابراهيم وزير الدولة للشؤون الخارجية
- ٥ - معالي السيد مصطفى المجالوي وزير العمل
- ٦ - معالي السيد كامل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية
- ٧ - معالي السيد جوهان العالبي وزير الشؤون

رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي
بالتقانون الأصلي والتعديلات التي طرأت عليه
بقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (١٥) من القانون
الأصلي بخطيب العبارة التالية منها والواردة
في آخرها .

وبالرغم مما ورد في أي تشريع آخر يكون قرار
الحالة على التقاعد الصادر بموجب هذه المادة
تطعياً في جميع الأحوال ولا يسمح أي ظمن فيه
لدى أي جهة من الجهات الإدارية والقضائية .

السيد الأمين العام

٤ - اجوبة الحكومة

١ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الانخم رقم
١٧٧٥/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٢/٢/١٩٧١
ومرفقه كتاب معالي امين العاصمة رقم
٧-١٢٠ المؤرخ في ١٢/٢/١٩٧١ جوابا على
الاستشارة رقم (١٠) المقدم من مفسو المجلس
سعادة السيد شمس الدين طائس

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

السير الى كتابكم رقم ١١-١١-٦٧ تاريخ
١٩٧١/١/٢٣ .

ابحث طيا بصورة عن كتاب معالي امين
العاصمة رقم ١٢٠-١٢٠ تاريخ ١٢/٢/١٩٧١
جوابا على الاستشارة المقدم من سعادة المفسو
السيد شمس الدين طائس حول انشاء مظاهرات
لواطف السيارات والباصات العاملة بين جمان
والزرقاء والرسمية .
واقبلوا مائق الاحترام .

رئيس السيسوزاد

دولة رئيس المجلس
سعادة السيد شمس الدين طائس
السيد شمس الدين طائس

دولة رئيس المجلس

لايسعني الا ان اشكركوا
رئيس الوزراء ، ومعالي امين العاصمة لتفضلها
بتوضيح الاجراءات المؤي اتخذها ، بفساد

المواقف صفة عامة ، وربما أدى هذا الامر - نظمت
المواطنين بان الحكومة ليست غافلة عن هذا الباب
ولكن الغريب ان الذين الحوا علي ، بهذا الاقتراح
كانوا يتوقعون هذا الجواب الروتيني اي ان
الدراسة والتخطيط واللجنة وغير ذلك ، دولة
الرئيس ، كان شهر الصيام لهذا العام سيأتي
في اشهر ايام الصيف الحارة وانشاء مظاهرات مؤقتة
من الألواح والصاج لا يكلف امانة العاصمة سوى
بضع مئات من الدراثير ، من يك به الاذى من
الاف المواطنين ، فاني انفي ان تأخذ الامانة
هذا الاقتراح بعين الاعتبار . وشكرا .

دولة رئيس المجلس

المادة التي عليها

السيد الأمين العام

ب -

تلاوة الاستيضاح رقم ٨ - المؤرخ في
١٩٧١/١/٢٢ المقدم من مفسو المجلس سعادة
السيد سلطان العدوان وجواب معالي وزير الزراعة
رقم ٢٠٠٩/١٠٠/٢/١ المؤرخ في
١٩٧١/٢/٧ المرفق بكتاب دولة رئيس الوزراء
رقم ١٨١٦/ج/٧/٢٧ تاريخ
١٩٧١/٢/١٥ بموضوع منع تصدير الفول المحلي
والسماح باستيراد الفول من الخارج
استيضاح رقم (٨)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

ارجو التكرم بتوجيه استيفاضي التالي لمعالي
وزير الزراعة .

لقد اشغلت وزارة الزراعة قرارا غريباً
يتعلق بسياسة الاستيراد والتصدير حيث انها
قررت منع تصدير (الفول) المحلي وفي نفس الوقت
سمحت باستيراد الفول من الخارج .

علما بان منتوج الفول المحلي قد بدأ يطرح في
الاسواق بكثرة ومن شأن هذا القرار ان يلحق الضرر
الكبير بالمزارع الأردني وسياسة الاستيراد
والتصدير نفسها .
واقبلوا مائق الاحترام ،

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
سلطان ماجد العدوان

السير الى كتابكم رقم ١١/١١/٦٧ تاريخ
١٩٧١/١/٢٣ .

السيد هائل ابو بريز بشأن ايمال التيرار
الكهربائي الى قري بني حبيده .

نص الاقتراح رقم (٢٧)

دولة رئيس المجلس

يحول للحكومة

الجميع

للحكومة / موافقة

اقتراح رقم (٢٧)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانخم
ارجو التفضل بعرض اقتراحي التالي على
المجلس الكريم للتفضل بالموافقة عليه واحالته
للحكومة الموقرة .

انطلاقاً من اهمية الريف الأردني ومن حرص
الدولة على المحافظة عليه وعدم ايماله او تركه
والهجرة منه الى المدينة وزيادة الكثافة السكانية
في المدن مما يترك الكثير من اجهزة الدولة حيث
لاستطيع ان تقدم لهذه الكثافة السكانية الكثيره
أي خدمة مهما كان نوعها فاني اجد ان يتم ايجاد
القري والأرياف والاهتمام الكليل بها حتى لايصير
لواطينها بتهجيرها الى المدينة ، وبما انها مورد
اقتصادي هام لابد من الحفاظ عليه والعناية به
كان على ان امرض مطالبه في منطقة بني حبيده
من حيث التيار الكهربائي .

كان لزاماً على سلطة الكهرباء ان تباشر
بإيصال التيار الكهربائي لمنطقة بني حبيده والتي
شهدت بالتيار الكهربائي لعام ٧٨ - ٧٩ .
الاسسها والكهرباء ضرورية بلجة لا يستطيع
اي مواطن ان يستغني عنها علما ان منطقة بني
حبيده تملك تجمعات سكانية كبيرة في القري سواء
كانت نيبان - بلبح - لب - المعالي - الوالصة
منطقة جبل بني حبيده .

كل هذه الأتزال تستعمل في السراج
الذي لايسمح به الا فئة قليلة او قد لم يفرقها
نفر قليل ونتيجة لعدم توفر الفروقات بنحبات
الهجرة سواء الى باديا او فدان او قري ومعتن
المشاكل خطا على جانبا وكذا فتلها فتلها
المنفذ المشغولين بان تعجزوا بإيصال الكهرباء
الكهربائي لطلوع جبالها التي الجبال جبالها
العزينة والقري الاقري القري الى القري .

ابحث طيا بنسخة من كتاب معالي وزير
الزراعة رقم ٢٠٠٩/١٠٠/٢/١ تاريخ
١٩٧١/٢/٢١ جوابا على الاستيضاح المقدم من
المفسو السيد سلطان ماجد العدوان في موضوع
منع تصدير الفول المحلي والسماح باستيراد
الفول الى الخارج .

واقبلوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء الانخم

اشارة لكتاب دولكم ١١٦٣/١٠/١٤/١٥
تاريخ ١٣٩٩/٢/٣٠ هـ الموافق ١٩٧١/١/٢٨
حول استيضاح السيد سلطان ماجد العدوان
المتعلق بمنع تصدير الفول المحلي والسماح
باستيراد الفول من الخارج

ارجو ان اعلم دولكم بانته لم تستورد اية
كمية من الفول الاخضر من الخارج وقد بلغت
الصاخرات من هذه المادة لغاية ١٩٧١/٢/٢٤
حوالي خمسين طناً ، علما بان الخطة الشهرية
للاستيراد والتصدير لشهر شباط منعت استيراد
الفول الاخضر وسمحت بتصديره .

وتفضلوا دولكم بقبول مائق الاحترام ،،،

وزير الزراعة

حكيت السلكت

دولة رئيس المجلس

سلطان بك

السيد سلطان العدوان

اود ان اتوجه بالشكر لمعالي وزير الزراعة لما جاء
في رده على استيفاضي لانه لم يسمح باستيراد
الفول الاخضر من الخارج ، وأنه منع استيراده
وسمح بتصديره ، علما بانته عندما تفتحت
باستيفاضي كان هنالك كميات كبيرة بالاسواق
المحلية ، وكان هناك منع للتصدير .

السيد الأمين العام

٤ - الاقتراحات

١ -

١ -

١ -

١ -

١ -

١ -

١ -

١ -

١ -

١ -

١ -

١ -

١ -

١ -

ولقد تقدمنا بطلبات كثيرة الى الدوائن المعنية وعندما مرفنا انها شملت بالتيار الكهربائي فاني اناشد جميع من لهم صلة بتلك الدائنة المعنية ان يسهلوا في القعدة وفي هذا العام ولم يملأ كل الشكر والتقدير لاسيما والاردن لكل ما ومن واجبا الحرس عليه وهو جزء من وطننا الذي نفتخر به ونتمنى به في ظل قيادة صاحب الجلالة الحسين المسمى سائلين الله ان يحفظ الحسين بن طلال ويجعل بلدنا خير ورخاء .

ولكم جزيل الشكر .

عضو المجلس
هايل ابو بريز

السيد الامين العام

— ٢٦ —

الاقتراح رقم ٢٨ - المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٧
يحل الى الحكومة ، من يوافق
المعنى من عضو المجلس سعادة السيد هايل ابو بريز بشأن تعيين بعض الطرق القروية في منطقة بني حنينة .

نص الاقتراح ٢٨
دولة رئيس المجلس
الجميع

موافقون : للفقرة ١١
اقتراح رقم (٢٨)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانتم
الذين التفتلوا بحول اقتراحي على المجلس
الكريم للتفضل بالموافقة عليه واعلمته للمعونة
المؤثرة .

الاقتراح ٢٩

١ - ايسال طريق الهمدان من منطقة الوالة والعمل
على تسهيلها وتزويدها .

٢ - ايسال طريق الزارة وتكاثر والعمل على
تسهيل هذه الطرق الزراعية .

٣ - ايسال الطريق القروية بلا اريد حصرها وانسب
رابط قرويا بين حميدة بشبكة طرق يستطيع المواطن
ان يتصل اليها بواسطة السيارات والعمل على
فتح الطرق التي لم يتم انجتها وتسهيلها .

دولة الرئيس ،

ان ايسال الطرق سواء اكانت زراعية او
قروية هي ضرورة ملحة وفرجو التكرم بالعمل على
تنفيذها لاسيما والزراعية منها تعتبر مورد دخل
هام سواء لمواطنينا في قرانا او للدولة بسبل عام .
ونتيجة لتوالي سنوات القحط المستمرة وانظروف
الصعبة التي تحيط بمنطقتنا فلنا رجاء بان تقوم
الدولة بتنفيذها دون مساهمة الاهالي لاسيما وهذا
غير ممكن . وبالاحرى شبه مستحيل وذلك نتيجة
للنقص والجهل الذي اصاب المنطقة ما ينوف على
اربع سنوات كما ارجو ان لاتفتل مساهمة
الاهالي في البناء المدرسي والعيادات الصحية
والمكاتب البريدية وهذا اتقل كاهلهم .

انكرو الزجاء بالعمل على ايسال هذه الطرق
هذا العام دون مساهمة المواطنين لانه شبه
مستحيل .

ولكم كل شكر وتقدير .

عضو المجلس
هايل ابو بريز

السيد الامين العام

— ٢٧ —

الاقتراح رقم ٣٠ - المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٨
المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات
الزهر بشأن فتح مكتب يسمى مكتب التنظيمات
والاقتصادات .

نص الاقتراح ٣٠
دولة رئيس المجلس

يحول للحكومة ، من يوافق

الجميع

موافقون

اقتراح رقم (٣٢)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانتم
الذين التفتلوا بحول اقتراحي على المجلس
الكريم للموافقة عليه واعلمته للحكومة
المؤثرة .

الذين من الحكومة فتح مكتب يسمى مكتب
التنظيمات والاقتصادات في اريحا مكان ويكون له
مكتب

يقر بشأن السماح للجرارات الزراعية بالسير
بين القرى وعلى الطرق الريفية لنقل الماشية
والحاصلات الزراعية .

نص الاقتراح ٣٥

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس بتحويله للحكومة

الجميع

موافقون

اقتراح رقم (٣٥)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانتم
الذين تقدموا بالاقتراح التالي ، املا بان
دولكم طرحه على المجلس في اول جلسة حسب
المادة (٧١) من النظام الداخلي .

لقد اتخذت الحكومة المؤقتة اجراءات معينة
بشأن عمل الجرارات الزراعية حيث ان
الجرارات الزراعية لها مجال واسع في مختلف
انحاء المملكة . حيث تستخدم لنقل الماشية
والحاصلات الزراعية كما في منطقة الاغوار مثلا
والحاصلات الحقلية وبها الضرب كما في المناطق
العالية بالقرى والريف ، ولا يخفى على الحكومة
حل الطرق القروية والزراعية وما هي عليه من
ضيق وسوء حال لايسمح لاي مركبة اخرى غير
الجرارات الزراعية سلوكها على الاطلاق ، وان
بإتباع القرى من شح في مياه الضرب يتطلب
استمرار استخدام الجرارات الزراعية لغايات
جلب المياه من مناطق بعيدة وايصالها للقرى
والريف .

ارجو اعطاء قدر اكبر من المرونة للنظام
الجديد ، بحيث يمكن استغلال المناطق التي
لايمكنها ان تتعامل مع الاجراءات الجديدة بحكم
طبيعتها وصعافتها فقط ، وليس لاي سبب اخر
وذلك في مناطق الاغوار والقرى والريف .

مقدم الاقتراح
جمال ابو البرز

السيد الامين العام

٦ - مقررات اللجنة المالية المؤقتة
السيد مقررات اللجنة المالية المؤقتة مقررات

صندوق يزيد ليرسل كل مواطن تظلمه وبطلبه
وياتي به الجواب خطيا على مشكلته من الجهة
المعنية حيث اكثر المواطنين يدعي بأنه لايلبس
مطلبه في معظم الاحيان .

واقبلوا بائق الاحترام .

عضو المجلس
بركات الزهير

السيد الامين العام

— ٣٠ —

الاقتراح رقم ٣٣ - المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢
المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات
الزهر بشأن السماح للتجار بعمان بوضع
عينات من البضائع امام محلاتهم بمسمى (٢٠)
سنتر لعرض بضائعهم .

نص الاقتراح ٣٣

دولة رئيس المجلس

يحول للحكومة ، هل يوافق المجلس

الجميع

موافقون

اقتراح رقم (٣٣)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانتم
الذين التفتلوا بحول اقتراحي على المجلس
الكريم للموافقة عليه واحالته للحكومة المؤقتة .
ان التجار في عمان يلعبون من الحكومة
الايماز الى امانة العاصمة بالسماح لهم بوضع
عينات من البضائع امام محلاتهم مسافة عشرون
مستتر وذلك لتكون بمثابة مسرعة للبشري
ولتضمن حصة خاصة للايسواق في العاصمة
حيث لكل بلد طابع خاص .

واقبلوا بائق الاحترام .

عضو المجلس
بركات الزهير

السيد الامين العام

— ٣١ —

الاقتراح رقم ٣٥ - المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢
المقدم من عضو المجلس سعادة السيد جمال ابو

الحكومة ، وقرار اللجنة ولعل معالي المقرر يوضح لنا .

السيد مقرر اللجنة محمد عبيدات

التعديلات التي ادخلتها اللجنة مكتوبة ما على حضرة الاخ الكريم الا ان يقرأ القانون الاساسي ويوافق ويقر بين القانون الاساسي والقانون الموجود .

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة المالية صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٩/٢/١٢ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم وبحضور معالي

١ - قرار اللجنة المالية رقم - ١٠ - المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٢ بشأن القانون المعدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧٩

(مؤجل من الجلسة السابقة)

دولة رئيس المجلس

الدكتور زهير ملخص

الدكتور زهير ملخص

منذنا القانون الذي قدمته الحكومة ، القانون الذي قدمته اللجنة ، وعلى غير عادتها اللجنة لم يبين ما هي التعديلات التي اجرتها على



القانون الذي تقدمه الحكومة ، لذلك صممت علينا كقراء ، او على الاقل صممت على كخبيرة ماذا فعلت وماذا فعلت لجانتي من اللجنة بالمستقبل ان تضع قراراتين قرائن بالمواد التي عدلتها رقم تعليم مشروع القانون المعدل ككل حتى تفهمين بالاداءات ، والان الحقيقة لا اعراف ماذا عملت مع القسرة .

دولة رئيس المجلس

مجلسي ، نحن نعلم ان القانون الوارد اليه من

وقرر اللجنة السيد محمد الفرعان عبيدات والاعضاء السادة : وليد عضفون ، عبد الجليل حجازي ، منوح الصرايرة ، محمد علي يحيى ونعيم الل .

وبعد النظر في القانون المؤقت المعدل لقانون البنك المركزي الاردني الحال عليها من قبل المجلس الكريم ، لدراسة واعطاء القرار المناسب بشأنه ،

١٩٧٩/٢/١٢ ونجم ان نلاحظ ما عاده بمصلحة بعض المواد ويحذف واضافة بعض المباركات بتقديم للجنة

١٩٧٨) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المشار اليه بالقانون الاساسي كتابون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

دولة رئيس المجلس

لحظة ، ابو هشام ، تفضل

السيد احمد الطراونة

الجلسة الماضية ، بحثنا هذا القضية بدء العمل بالقانون : الاصل في الدستور ان يبدأ العمل في القانون ، بعد ثلاثين يوم من نشره ، واذا ورد نص بالقانون ان يكون هذا النص استثناء وبهز الاصل بالدستور ان يكون العمل بالقانون بعد مرور ثلاثين يوما على نشره بالجريدة الرسمية الا اذا نص القانون ، فكله الا اذا نص القانون تحتاج الى سبب ببرز ، اذا لم يكن هناك سبب فالمادة الاولى النص يجب ان يكون بعد ثلاثين يوم من نشره بالجريدة الرسمية ، حسب احكام الدستور .

دولة رئيس المجلس

الاصل بالقانون معمول به وهذا تعديل .

السيد احمد الطراونة

هذا اسمه قانون ، حتى التعديل اسمه قانون فاما كان بالامكان وشعرا بالنص الدستوري وهذا راجع الى المجلس الاصل ان يكون العمل بالقانون ، بموجب احكام الدستور ، بعد مرور ثلاثين يوما ، اذا كان القانون ينص على تاريخ اخر يجب ان يبين السبب في هذا النص الجديد .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو نضال ،

السيد عبد الله الريماوي

الذي تفضل به الزميل الاخ ابو هشام منفتح ولذلك ارى ان يستعرض المجلس الكريم من الحكومة هل يوجد الحق الحكومة في سحب مشروع قانون يعمل بالقانون منذ نشره في الجريدة ام انها لا يوجد لديها اي سبب وعندئذ نعمل بفد القانون ونسحبها شهر من نشره ونعد احكام الدستور الحالية لتستأنس الحكومة اذا اطلعتنا بوزر او فلاحي

بالقانون لمجلسكم وعلى الشكل التالي :

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون البنك المركزي

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المشار اليه بالقانون الاساسي كتابون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

دولة رئيس المجلس

اقرا الاسباب الموجبة .

الاسباب الموجبة .

السيد مقرر اللجنة

دولة رئيس المجلس

تفضل عبد الله بك (بالمطالبة) رقم (١)

السيد عبد الله الريماوي

يتضح من الاسباب الموجبة ان لكل سبب بهيئة يتعلق بمادة معينة ، الواقع انه المجلس الكريم يكون اقدر على تقييم كل مادة في ضوء قراءة السبب الموجب للتحليل لها بالضرورة ، فمما دام الاستفسار الموجب ليست مائة اقترح ان يقرأ السبب الموجب الفصل باليمن ، ونقرأ المادة ٢ وهكذا .

دولة رئيس المجلس

هل المجلس موافق على هذا الاقتراح ؟

الجيب

موافقون

دولة رئيس المجلس

اقرا يا معالي المقرر المادة الاصلية وسببها ، ثم

ياذا صار عليها من تعديل .

السيد مقرر اللجنة محمد عبيدات

يتلو .

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

المادة (٢) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧٨)

يعمل هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملحظة السيد الريماوي

دولة رئيس المجلس

معالي وزير العدل ، تفضل

السيد وزير العدل

دولة الرئيس ، ما في عند الحكومة اي فرق بين ان يعمل بالقانون سواء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية او بعد ثلاثين يوما .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

بعد التوضيح الذي تبين ارجو ان نقرر من حيث المبدأ وان نعتد نعم سريان القانون الابدع شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وذلك لانه يتعلق بالمداولة وتعلق بوسائل النشر ، وعملية تتعلق بوصول الجريدة الى الناس ، وامتداده فيما اذا المجلس الكريم يصير على ان النفاذ بعد شهر من نشر اي قانون مالم يكن هناك اي ضرورة بوجبة نأرجو ان يسار على هذا الاتجاه .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، هل المجلس موافق

الجميع

بولقة ، ما في مانع

دولة رئيس المجلس

التي بعدما ، يكتملي المقرر المادة الثانية ، اول الانشبات الموجبة للباقة

السيد مقرر اللجنة

يلو اسباب المادة

لائحة الاسباب الموجبة للتعديلات المقترحة

على قانون البنك المركزي

ان التطورات الاقتصادية والمصرفية التي مرت بها المملكة في الحقبة الأخيرة يستوجب اعادة النظر في بعض نصوص مواد قانون البنك المركزي رقم (٢٢) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته لتتفق مع هذه التطورات .

اولا :

المادة (٢) : نظرا للدور الهام الذي أصبحت تقوم به المؤسسات الائتمانية المتخصصة

في الشؤون النقدية والمالية فقد اقتضى تبنيها في المجلس لإبداء وجهة نظرها في السياسات المصرفية المعروضة .

وهذا نص الحكومة .

المادة (٢) : يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

د - وعند اتخاذ قرارات التعيين هذه يختار مجلس الوزراء الاعضاء من ذوي الخبرة بالشؤون المالية والاقتصادية والقادرين على المساهمة في تحقيق اهداف البنك المركزي على ان تمثل البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بعقود واحد فقط لكل منهما .

لما النص الذي اقترحه اللجنة لهذا هو :

المادة (٢) : يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

د - وعند اتخاذ قرارات التعيين هذه ، يختار مجلس الوزراء الاعضاء من ذوي التخصصات بالشؤون المالية والاقتصادية والقادرين على المساهمة في تحقيق اهداف البنك المركزي على ان لا يزيدا تمثيل البنوك المتخصصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة من عضو واحد لكل منهما .

دولة رئيس المجلس

هذه المادة ، كما صاغتها اللجنة ، ومن حيث المعنى ، ليس هناك خلاف بينها وبين المادة في مشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس

مبدالله بك

السيد عبدالله الرياوي

الواقع ان المادة يقضيها المشروع تمكين السبب الموجب اساسا على عقب المادة . وبمقتضاها الموجبة الان تتبع لكانية ، فلم تميل الطاع الخاص في العبارة ، تقول حكما على ان لا يزيد تمثيل البنوك المتخصصة على عشرين واجد . على ان لا يزيد ، ما جاء على ان لا يزيد ، يمكن ان لا يمثل ، وعندئذ لا تقول يزيد ، المتصور والسبب



القرارات ...

دولة رئيس المجلس

وا (مقاطعا) معالي ابو الحسن ، نعم الحكومة والنص الجديد الذي صاغته اللجنة وطيلة المقرر ان يسجل لنا استجابة المواءمة .

السيد المقرر

المادة الثالثة

دولة رئيس المجلس

(مقاطعا) لحظه ، الدكتور زهير ، لو تقررا لنا المادة ٢ - كما جاءت من الحكومة

السيد احمد الطراونه

دولة الرئيس في نقطه نظام ارجوكم بيدي جرت العادة ، في مجلس النواب ولي جلس

الافضيان ، حتى تسجل على المجلس ، في اللجنة تأخذ البرقة بالمرحى ، وتكتب المجلس

الذي جاء من الحكومة ويجلس في المجلس الذي اقترحه اللجنة والدا كان هناك ملحوظات

فيكون امينا ورقة واحدة في المجلس ، وفيما قران اللجنة ، وفيما أي ملحوظات ، بسبب

الغير ، ومنها يسجل على المجلس ، وفيما اللجنة لرئاسة الموضوع ، وفيما أي ملحوظات ، بسبب

دولة رئيس المجلس ، وفيما أي ملحوظات ، بسبب

واضح بالمشروع الذي جاء من الحكومة فيلهي محددة على ان يمثل هذه المؤسسات بعشرين

واحد ، تكون اثنا فرصة تمثيلها بعشرين واحد هذه هي الصيغة السليمة للاستجابة للسبب

الموجب يا دولة الرئيس ، المتباعدة للوجودة ، تتبع عدم تمثيل المؤسسات الخاصة اطلاقا نحن

بنفسا تمثل ، لكن بنفاس تمثل فيشكل بين واحد لذلك انا ارى ان يبقى المتيقنة كما جاءت بسجل

الحكومة والتي فيها على ان تمثل لكن يعطى واحد فقط فيصبح التمثيل وجوبي ويعمد بخدود

بواجدين

دولة رئيس المجلس

اذن يوافق المجلس على الصيغة التي جاءت من الحكومة .

(اصوات زهير ، نعم)

الجميع موافقون

الدكتور زهير يلحس

هذا الذي حصل الان بين ما قلناه الان لم يبين لنا المقرر ، ماذا كان بالمار ، وما هو التمثيل

حتى نعرف ، في كل واحد من المؤسسات

بما هو التمثيل ، حتى نعرف ماذا نقول في المرحى ان يكون ذلك .

السيد مقرر اللجنة

يظهر انه هذه المقرر في كل لجنة انه يمثل



الجهة طالبة الترخيص ثم تذهب هذه الوزارة الى الجهة طالبة الترخيص ، ثم تذهب هذه الجهة للوزارة للحصول على التسجيل الموافقة على التسجيل ثم تعود الى البنك المركزي ، ومن هنا كان سبب اتجاه اللجنة المالية ، باضافة كلمة تسجيل ولكن في الواقع العملي لا يبرر هذه الاضافة كلمة تسجيل لا ، هو عملا مناقض ، ومن الناحية التي تفصل عنها معالي الاخ .

دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونة

السيد احمد الطراونة

أخشى أن يكون هذا التفسير ، قد جعل مراقبي الشركات في حل من سؤال البنك المركزي ان يقال انه البنك ضرورية الذكر التسجيل في هذا القانون ، لان مراقبي الشركات او وزارة الصناعة تأخذ برأي البنك المركزي فإذا كانت تأخذ برأي

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية

السيد وزير المالية

إذا كان الاخوان القانونيين ، يجدون ضرورة ، بعد تفسير معالي مدير البنك ضبط عملية التسجيل في الموافقة المبدئية إذا كان ذلك ضمن الناحية القانونية ان لا تدخل ، أنا أقول بالممارسة الواقعية لا ضرورة ربط الموافقة على التسجيل بموافقة البنك المركزي لانه الاجراءات الحقيقية لا يمكن ان تتم في حالة الإيجابية الا بعد ان يأخذ رأي البنك المركزي بالاعتناء ، وفي رأيي ، يتأخذها احد الآن ، ونحسها .

السيد ظاهر حكمت

ما دامت الممارسة تقضي بالاجوء الى البنك المركزي الاصل ان تنظر هذه الممارسة بقانون دائم منذ مراقب الشركات او حتى منذ التسجيل ، والمقرر فيه الاجراءات القانونية ان تتخذ ليس بناء على نقاط اجرائية او مزاجية المروء ان تتخذ النصوص المنصوص عليها بالقانون ، ولذلك بعد الذي أوضحه كل من معالي وزير المالية ومعالي مدير البنك المركزي يجعلنا نتمسك بضرورة النص على كلمة التسجيل لئلا يقع الضعف القانوني .

دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونة

لئلا يقع الضعف القانوني .

ما في شك

دولة رئيس المجلس

ابو مسلم

السيد محمد علي مدير

سيد الرئيس الحقيقة ، لم يرد بالعادة هذه ضرورة التسجيل بالبنك ، قال الموافقة على التسجيل ، والتسجيل حيث يجب ان يكون بالقانون ، نقطة ثانية خارج عن الموضوع ، يدي أرجو دولة الرئيس ، لا يأخذ علينا لا نقاطعنا لا بكولاً بالنا ولا إتفدي تخلياً على ما نحن عليه كلمة مستند



بنكنا بمعين مضاف انه في تفرقة ونحن مو بكوات .
(ضحك ... ضحك ...)

دولة رئيس المجلس

السيد عبد المجيد حجازي

أنا سيدي أقول انه كلمة تسجيل او ما يتراد بها ، ضرورية ، أي احسن ان تحصل موافقة البنك المركزي قبل موافقة وزارة الصناعة للاسباب التالية ، المادة ١٢ من القانون القديمة ٣ - بتقضي على الموافقة على ترخيص البنوك الجديدة ، وللترخيص بهذا ان وزارة الصناعة وايضا على ترخيص بنك من البنوك وان يوافق البنك المركزي ، وبمقتضاها انه العملية أصبحت في اركانها ، وفي تسجيلها ، أي في سيارة المركزي الجديدة ، وضرورة لتكدي أحكام القانون .

دولة رئيس المجلس

يا سيدي بالحقيقة ، مع انقراضي لكل ما قول لا اقول انه من سلامة رأيها في تنظيم الامور ، وتأمينها افعال الواقع فمقتضاها ، هذه الشركات الصناعية الهامة على اختلاف اقسامها تسمى قانون الشركات منظم امر تسجيلها وتأسيسها

وكسل ما يتصل بها وإذا لم تكن هذه الشركات بنوك فتسجلها يعني أيضا حقها بالممارسة هذا الوضع الصحيح وهو الوضع السليم والذي يتسبب مع اعتبار الشركات المساهمة مؤسسات موضوع الأرباح ، وموضوع التسجيل يعود إما لوزارة الاقتصاد أو لوزارة الصناعة والتجارة في موضوع البنوك ، يعني الشركات المساهمة التي تمارس أعمال البنوك هنا قانون البنك المركزي زائد مصلحة السياسة المالية في البلاد ، اتفقوا السياسة المالية في البلاد تقتضي أن الترخيص بها بممارستها تكون للبنك المركزي كيف تنظم العمل بمدين ، ثاني ونسوي بنك ، هو إمامه قانون البنك الذي يعرف نفسه لأم يأخذ ترخيص ، من البنك المركزي ، وإمامه قانون الشركات الذي يفرض عليه أن يسجل الشركة في الجهات المختصة لذلك يأتي

البنك المركزي متى أخذ موافقة ، يؤخذ موافقة مبدئية على ترخيصه وهذه نقطة أحب الاخوان أن يعوها ما يؤخذ من البنك المركزي ، في البداية هي موافقة مبدئية على الترخيص عندما يأخذ هذا البنك أو المؤسسين له موافقة مبدئية على **الترخيص يروحوها بطلوا أي إجراء لإعالة هذا الشخص المعنوي ، الذي هو الشركة إذا ما علينا نحن بنك ، المصلحة بهذا هذه المادة ، تفعل قانون الشركات في كثير من الأمور يدل على ذلك ، أنكل اللجنة المالية حتى تتالح المسألة بعدا أضافت عبارة تسجيل أغلفة**

الفترة (٤) التي اتفق اللجنة المالية على حلها خلافا نرى ماذا تقول تصغر الموافقات المذكورة (يعني الموافقات على الترخيص ، وعلى التسجيل) من هذه المادة وفق قانون الترخيص والشركات ، التي أحكام قانون الشركات يقول الموافقة لوزير الصناعة والتجارة ، قانون ، هذا نقول البنك المركزي يرخّص ، ويؤيد يعطي الموافقة ويتسجل بمدين أنه الموافقة وفقا لقانون الشركات الحقيقة أن الصياغة القانونية سليمة هي هي بسيط الإتيان مع بعضها البعض ، وتحقيق فكر ما يريد الاخوان هي تهيئة لجنة البنوك ومجلس في أن تشطب مبادرة تسجيل خيما وزيت وان تشطب للفترة (٤) في التشريع

دولة رئيس المجلس

سليمان بك

السيد سلمان القضاء

ياسيدي أنا مع شق من الفقرة (٤) - والتي حكى منها السيد عبد الله ، والتي اتفق على شطبها - ٢ - مجرد تسجيل أي شركة في وزارة الاقتصاد لا يعني أنها ستمارس ، ولذلك هذا القانون ، حتى لو ما أخذ موافقة مبدئية ، من البنك المركزي ، لو سجل في سجل الشركات لابد أن يذهب بحكم هذه النصوص إلى البنك المركزي ليحصل ، على الترخيص ولهذا ، اقترح شطب الفقرة (٤) - وإبقاء النصوص كما هي .

دولة رئيس المجلس

السيد أحمد الطراونة

السيد أحمد الطراونة

الترخيص ، يكون لشخص معنوي موجود كالشركة أي أنه لا يرخّص إلا بعد أن يسجل ، لكن التسجيل هو بداية خلق أو إيجاد هذه الشخصية ولو فرضنا أن مرافق الشركات سجل هذه الشركة وعند الترخيص رفض البنك المركزي إعطاء هذا الترخيص هذا الجهد الذي بذل ، هذه الرسوم التي دفعت ، هذه المعاملات التي وجدها الشخص المعنوي حتى حصل على التسجيل ، يكون بالواقع ذهبت هدرا وعيث . ولذلك الترخيص هنا ، هو للشخص المعنوي ، أنا برأيي أنه قيل أن يقوم هذا الشخص ، أن يبدئ البنك المركزي رايه ، في أن هذه المؤسسة المالية نحن بحاجة لها أم لا . من حيث البدء ، أنا عندما تقوم بطبيعة الحال نحن نعطيه أن يرخّصها أولا يرخّصها ، تكون إيمانهم من قضية التسجيل .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية

السيد وزير المالية

الحكومة ، توافق على الاقتراح الذي اقترحه عبد الله بك ونحن مع اللجنة المالية .

السيد عبد الله الزيموي

ياسيدي معلى ، طلبة للمكرة التي طرحها الاخ ابو هشام في الآخر نحن نعمل ما يلي نقطع كلية تسجيل ونشطب الفقرة (٤) ونشطب بدالها ما يلي : يستثنى محافظ البنك المركزي من قبل الوزير المختص قبل الموافقة على تسجيل



اية شركة مساهمة اردنية غرضها ان تكون بنك او تمارس اية اعمال للبنوك يعني ضمانه للذي يريده الاخوان نلاحظ ان البنك المركزي ، حق ان يستشار من قبل الوزير المختص ، انه يعاملني شركة ، بطل الموافقة لا وزير الاقتصاد بالتسجيل

دولة رئيس المجلس

السيد عبد المجيد حجازي

السيد عبد المجيد حجازي

ياسيدي الاستشارة غير كافية لانها غير ملزمة وأنا برأيي شغلة اقتصادية ويتوقف عليها كسل نصير البلاد ، ما يصير نتركها تحت ظروف وأهواء يجب ان يؤخذ رأي البنك المركزي في اقلية اي بنك او مؤسسة ، يجب ان يكون رأي حليم وقيل أي إجراء حكومي آخر .

حتى لا يتكد المواطن بمصاريف لا اول لها ولا آخر او حتى لا يأتي طرف تغام به مؤسسة على هذا الشكل من دون موافقة البنك المركزي .

دولة رئيس المجلس

السيد سلمان القضاء

السيد سلمان القضاء

ياسيدي بدي اخالف ابو نضال بالاقتراح اقتراح عبد الله بك الذي اقترحه ذلك لو فرضنا انسه سجلوا وما أخذوا رأي الشركة ، البنك المركزي معنى ذلك أنه مثل وأخذ بده فحمله وبنا عنده

ترخيص ، فلنا برأيي أصلا لا يمكن ان يقدم جماعة اقتصاديين أو ماليين على اللجوء لإعالة شركة دون ان يكون هناك لهم دراسات وجدوى اقتصادية وقبول مبدئي ، لذلك يجب ان يظل رأي اقتصاديه وقبول مبدئي ، لذلك يجب ان يظل رأي البنك المركزي هو الرأي الحليم الذي يقرر قيام او عدم قيام مؤسسة دون ان ينص على ذلك .

السيد أحمد الطراونة

دلوني على ان هناك مؤسسة مارست منهادون ان يكون هناك نص قانوني ، ما هو النص القانوني اذن ، في الحال هذه يستطيع مراقب الشركات ان يسجل الشركة دون ان يسأل البنك المركزي .

دولة رئيس المجلس

السيد كمال بك

السيد كمال النجاني

نص قانون البنوك في المادة (٤) - وفي المادة (٣) - لا يجوز إلا لبنك برخص تعاطي الأعمال المصرفية في العمل ، ما يصدر ترخيص من البنك المركزي ضمن أحكام هذا القانون ، الفقرة (٤) - المادة (٤) - على كل شركة ترغب في تعاطي الأعمال المصرفية بالبنك ان تقدم لبنك المركزي بطلب ترخيصها قبل قيامها بذلك ، ما إذا رغبت مجموعة من الأشخاص في تأسيس شركة لتعاطي الأعمال المصرفية في المملكة بتطلب قبل تسجيل الشركة بتتضمن أحكام القانون



الشركات ان تقدم طلبا خطيا بذلك الى البنك المركزي ماذا وافق البنك المركزي ويتم تسجيل صدر التسجيل طبقا لذلك .

السيد احمد الطراونه

انا ابدت رأي ، وما زلت اقول ان الترخيص غير التسجيل .

دولة رئيس المجلس

كل يكمل بك .

السيد كمال الدجاني

المادة ٣ - يجب ان تحذف كلمة تسجيل .

دولة رئيس المجلس

تشطب الفقرة - ١ - وتحذف كلمة تسجيل .

الحقيقة ، في ضوء قرار اللجنة لدينا اقترحين قرار توصية اللجنة ، لدينا الاقتراح الاول من السيد احمد الطراونه ، بخصوص ابقاء الموافقة على كلمة التسجيل بن صلاحيات البنك المركزي .

السيد احمد الطراونه

باسيدي اذا مع اقتراح اللجنة اسبح لي التصويت ياتي على اقتراح الاخ عبدالله الذي هو شطب ، انا اطلب الاصل الذي بهاء التسجيل بقرار اللجنة ما اقتراحه هو الذي يرغب الشطب .

دولة رئيس المجلس

ان الاقتراح الاخ عبد الله الريماوي الذي هو شطب كلمة التسجيل حيثما وردت في المادة ٣ -

مع شطب الفقرة - ١ - من هذه المادة ، من يوافق رجاء رفع الايدي ،

ونافذ الاقتراح ، المادة التي بعدها ابو حسان التي بعدها ، لحظة ابو احسان .

دولة رئيس المجلس

كمال بك

السيد كمال الدجاني

انا موافق على بقاء كلمة احكام القوانين لكن الانتظمة والتعليمات ، ما يجوز ، ربما يقول التعليمات المخالفة للقانون ، التعليمات تابعه للقانون ، تصدر بوجبه ، ولذلك يكتب كلياتهم احكام القوانين ماذا صدرت انتظمة يكون وفق احكام القوانين ما اقتراحي بهدف كلمة الانتظمة والتعليمات ، وفق احكام القانون .

دولة رئيس المجلس

السيد ابو عصام

السيد محمد علي بدير

سيدي انا اوافق معالي الاخ ، ولكنه نسي كلمة واحدة ، وهي الانتظمة المصادرة بموجب هذه القوانين .

دولة رئيس المجلس

السيد عبدالله بك

السيد عبدالله الريماوي

نفس القانون ، قانون البنك المركزي يعطى

الممارسة ، الى جانب القوانين والانتظمة ، ايضا التعليمات ، فالمجلس الكريم امام الجواب على سؤالي من الناحية الواقعية ، مانا كهدا مريض لا تسري الى جانب ان تكون التعليمات ، سبيل للاحكام هذه للتدخل لكن هنا نحن في معرض ممارسة اعمال القانون في نص القانون محطوط انه هذه الاعمال لتؤدي بموجب احكام القوانين والانتظمة والتعليمات سحب الرخصة علاج استثنائي ، التي مغروض اصلا الا انا توفرت اسباب ايضا موجودة بالقانون قصد من التعليمات ، له مائدة انه يعطي البنك قدرة اكثر في ضمان انه هالمؤسسات تعمل في نطاق القانون اما ابقاء التعليمات فيه مقدار من الحجب على حريات البنوك والمؤسسات المالية انا افترض انه ما دام الامر يتعلق بتصرفات بنوك ومؤسسات مالية اعطاء البنك المركزي مثل اللقطاع العام والمال العام حق اوسع ، وبالتالي تبقى كلمة تعليمات .

دولة رئيس المجلس

السيد مدير البنك المركزي

السيد مدير البنك المركزي

سيدي هذه الملاحظة لا تتعلق ليس فقط بتقانون البنك المركزي او الشركات وانما ايضا تتعلق بتقانون مراقبة العملة هو القانون رقم ٩٥ - لعام ١٩٦٦ هذا القانون ، هو قانون عام ، وقد نص في احكامه على امكانية ان يصبح البنك المركزي ان يصدر تعليمات بمراقبة العملة ، بموجب وبالتالي وفي نص القانون هناك صلاحيات واسعة للبنك المركزي في اصدار تعليمات لمراقبة العملة الاجنبية وبالواقع البنك المركزي اصبر كثير من هذه التعليمات ، ولذلك نحن مضطرين ان نذكر بالمادة حتى نستطيع التعامل بالعملة الاجنبية ، ونسق احكام القوانين والانتظمة ، الفائدة بهذا الشأن ، المادة - ١ - اسن قانون مراقبة العملة نقول -

ينشر البنك المركزي بالجراند الرسمية ما يلي -

١ تعليمات ب ج اية تعليمات او قرارات او اوامر يرى ضرورة لنشرها ، لتطبيق احكام هذا القانون او بالتالي هذه التعليمات او القوانين او بالتالي تنشر بالجراند الرسمية ولا يمكن ان يصدر البنك المركزي تعليمات مخالفة للقانون بهذا الشكل .

دولة رئيس المجلس

شكرا

السيد ابو هشام

السيد احمد الطراونه

النص الوارد في الفقرة - ح - بالترخيص بالتعامل بالعملة الاجنبية وسحب هذا الترخيص وفق احكام القوانين والانتظمة والتعليمات المطلوب تنفي احكام هذه الاحكام هي الترخيص ، والتعامل بالعملة الاجنبية وسحب هذا الترخيص ، هذا لا ينص عليه الا القانون ولا كل النظام صادر بموجب القانون ، يجب ان لا يخالف احكام القانون فذكره هنا زيادة ، فلا ضرورة لذكر كلمة الانتظمة والانتظمة والتعليمات لانه لا يرتب عليها حكم ، الحكم يرتب في القانون فقط ، فاذا قلنا ان الترخيص وسحب الترخيص بموجب احكام القانون لكن لا يمكن ان يكون بموجب احكام التعليمات ، التعليمات والانتظمة هي فقط لتسهيل مهمة تطبيق القانون انما الاحكام ترد في القانون ، لذلك لا يمكن ان يخطر بالبال ، ان النظام الصادر بموجب القانون ، بموجب حكم جديد يلغي به رخصة او ينظم فيه تعامل بالعملة الاجنبية ، والحكم وارد في القانون والنظام صادر بموجب القانون ولا يجوز ان تتضمن احكامه احكام تخالف احكام القانون .

دولة رئيس المجلس

السيد طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

انا اوافق الاستاذ احمد الطراونه على ان النظام والتعليمات لا يمكن ان تخالف احكام القانون ، واقتدر المحذور لديه . ولذلك اقترح حلا لهذا الاشكال ان تكون الفقرة - ج - ونما للقوانين والانتظمة الفائدة بهذا الشأن بدون كلمة احكام لان المترامي منصب على الانتظمة والتعليمات لان التعليمات لا تسحب احكاما وانما الاحكام تعبرها القوانين والبنك . انا اقترح شطب كلمة احكام .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

الحقية ، برة اخرى يعني لازم ان تكون في الصورة الواضحة للنس في قانون البنك المركزي ، نص قانون مراقبة العملة الاجنبية ، هو بالتالي يقع ان تسحب تعليمات الانتظمة والتعليمات المخالفة للقانون تسحب احكاما لكن الاحكام لا يمكن ان تكون بخالفة القانون فقط ، لذلك اذا شطبنا هذه الفقرة

تفحص هذه النسخة

وما الى ذلك وهذه ليست من الحريات العامة المطلوب منا ان نحرص عليها اذا كنا نريد ذلك فلا ضرر ولا ضرر من بقاء المادة كما هي .

دولة رئيس المجلس
سلمان بك

السيد سلمان القضاء

ياسيدي الحقيقة انني ارى انه لا ضرر من بقاء مواد الانتظمة والتعليمات ، حتى الخوف انه قد تكون مخالفة لاصل القانون اي نظام او قانون ام التعليمات تصدر مخالفة بطبيعة الحال لمنشاء ، العملية التنفيذية او حماية النقد في البلد ، تقتضي ان يكون البنك المركزي ، كل يوم احياناً يصدر تعليمات لنقد الاجنبي احياناً نحن بحاجة ان يكون غطاءنا ولهذا انا اصف ان من المصلحة العامة بقاء النص ولا مانع من شطب كلمة الاحكام .

دولة رئيس المجلس

السيد اخو ارشيد ، تفصل

السيد عبد الله اخو ارشيد

انا لا اريد ان اعلق على ما جاء ، ولكن ارى في نفس الوقت وحسبنا لما دار من نقاش ، انه راي انه ما في مانع من بقاء الانتظمة والتعليمات ، وهذا شيء مطلوب في كل النصوص ، وانه الذي اوجد هذا الارتيك كلمة الانتظمة والقوانين النافذة بهذا الشأن لكن اذا وضعنا العبارة هكذا لتصبح المسألة بموجب احكام هذا القانون ينتهي الاشكال .

دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونه

السيد احمد الطراونه

الاحكام تقررها القوانين ، ولا يجب ان تجعل النظام اكثر مما يجب ان يجعله النظام او مارسه الدستور ما يجعل هنا قصة ترخيص التعامل ، او سحب الرخصة هذه بحكم القانون ، النظام يأتي هنا ليقرر كيف تضع مثلاً نماذج الترخيص من هو الموظف الذي يقوم بهذا الترخيص النظام هنا ليس له علاقة ، بهذا الحكم الذي اصدرناه الحكم للقانون والنظام لا يضمن اي حكم جديد ينظم فقط العملية الروتينية التي تجري بموجب احكام القانون بموجب احكام القوانين والانتظمة والتعليمات ان القانون والتعليمات والنظام ايجبي في مرة واحدة وهذا لا يجوز ، القوة هي فقط للقانون ، والنظام ليس له علاقة في هذا الموضوع الا لتأنيده

وخليناها فقط كلمة وفق احكام القوانين فقط مكتفا بذلك اذا شطبنا عبارة الانتظمة والتعليمات او شطبنا هذه انا اقول اذا شطبنا كلمة الانتظمة والتعليمات بالواقع سنعمل مادة قانونية في قانون العملة الاجنبية ، وكلنا نعمل القانون شو الوضع والبديل ، اما اذا كان شطب كلمة احكام الذي قرره الاخ طاهر يستجيب لما قاله الاخ ابو هشام انا ارى انه في مانع وفق احكام الانتظمة والتعليمات .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ كمال الدجاني

السيد كمال الدجاني

انا اقترحي ، هو الحذف ، والانتظمة والتعليمات ، وابوهشام وافق على هذا الكلام في الواقع انه كلمة الانتظمة والتعليمات لما تكون وفق احكام القوانين ، الانتظمة تصدر بموجب قوانين ولذلك ، بمجرد تولدنا وفق احكام القوانين تنصرف الى كل ما يدرج عند القانون سواء انتظمة او تعليمات صدرت بموجب القانون ، ولذلك تكفي هنا قول وفق احكام القانون .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ عبد الله بك ، الحقيقة انه ذكر انه هو يتجاوز من النص عليها انه يقيم الانتظمة والتعليمات ولا تختلف مع الفترة الاخيرة ، فقط حتى لا يصير تلاعب .

السيد كمال الدجاني

ياسيدي ، يصير تلاعب طاملاً في تعليمات خاصة بموجب القانون لرافية المعلة .

دولة رئيس المجلس

ميدالله بك

السيد عبد الله الريماوي

في معرض الاستجابة لامراض في : وفق احكام الانتظمة الصادرة بموجب هذا القانون لا ، لا اذا كان المصود في خلاف فهي او تطبيق اذا يقول اذا شطبنا بعد هذا النقاش كلمة الانتظمة والتعليمات نضع قيد على التطبيق والممارسة . وبالاخص بالنسبة لرافية العملة الاجنبية وهذه العملية تتعلق من تطبيق بالروايق والتعليمات تتعلق بالوضع المالي في البلد في زلزل يتعاملوا فيها وكل واحد منهم يتعاملوا فيها وفي نفسها لنا كلنا معروفة يتجسس من نقطة صغيرة يتفقد منها ، فانا كنا نريد تحول خون اشكالية الميت بغضها العملة الاجنبية

البلدية او الامة بدي اهم كيف يستثنى ، ليس هنالك مبرر .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

الحقيقة ، ياسيدي انا ما يعرف انا فهمت عكس ما فهم الاستاذ طاهر ، المستثنى هو موظف البلدية وليس العضو ، هو قال موظف او موظف في الحكومة والمؤسسات العامة او في البلدية العضو ما له علاقة .

دولة رئيس المجلس

كمال بك

السيد كمال الدجاني

نلاحظ ان نالك استثناء في آخر الفترة يقول ، باستثناء موظفي مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تتخذ شكل المؤسسة العامة .

الاستثناء هذا ينصرف الى العضوية فقط ام الى وظيفة المحافظ او نائب المحافظ اعتقادي انا بهذه الصيغة يجوز لموظف احد المؤسسات الاقراض المتخصصة ، ان يكون محافظ او نائباً للمحافظ ،

ولذلك ينبغي تصحيح اللفظ بالجملة حتى يكون الاستثناء خاصاً بالعضوية فقط وليس لمنصب المحافظ او نائب المحافظ اذا قرناها مرة ثانية .

٢- لا يجوز ان يشغل وزير عامل او عضو في مجلس الامة او موظف في الحكومة او في المؤسسات العامة او في البلديات منصب المحافظ او نائب المحافظ كما لا يجوز ان يشغل اي من هؤلاء منصب العضو في المجلس باستثناء موظفي

مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تتخذ شكل المؤسسة العامة .

الاستثناء لا ينطبق فقط على العضوية ، يعني يجوز لموظف مؤسسة الاقراض الزاوي ان يصبح محافظاً في اي وقت ، ولذلك تعديل الصياغة ليكون الاستثناء حسب الشاكلة التي توخاها ، وقررها ،

ولذلك يستثنى العضوية فقط يجوز الموظف مؤسسة الاقراض المتخصصة ان يكون عضواً بالمجلس .

دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونه

السيد احمد الطراونه

حيث ان الاستثناء جاء في آخر المادة فهل يمكن ان

تنظيمية فقط والا كان القانون والنظام والتعليمات بنفس القوة .

دولة رئيس المجلس

السيد طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

القوانين تتضمن ما يسمى بالقواعد القانونية وليس هنالك ما يمنع الانتظمة الصادرة بموجب القوانين من ان تتضمن ما يسمى بالاحكام التفصيلية ضمن عبارة القواعد القانونية المتفق عليها التي يحتاجها القانون ، ولذلك وعبر هذه المناقشة الموسعة اعتقد ان هنالك اقتراح يمكن ان يكل النقاش ان يلبي وجهات النظر جميعاً وهذا الاقتراح هو الذي ابديته وقد ووفق عليه وثني عليه وارجو ان يصوت عليه .

دولة رئيس المجلس

لدينا الان اقتراح الاستاذ طاهر حكمت . اذن تشطب كلمة احكام ويبقى النص كما هو من يثني من يؤيد ، اذن موافقة الاكثرية ، اللي

بمعددها

السيد مقرر اللجنة

المادة (٤) -

المادة (٤) يلغى نص المادة (٢٠) من القانون الاساسي ويستعاض عنه بالنص التالي :

٢٠ - لا يجوز ان يشغل وزير عامل او عضو في مجلس الامة او موظف في الحكومة او في المؤسسات العامة او في البلديات منصب المحافظ او نائب المحافظ كما لا يجوز ان يشغل اي من هؤلاء منصب العضو في المجلس باستثناء موظفي

مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تتخذ شكل المؤسسة العامة .

دولة رئيس المجلس

السيد طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

المادة عشرين تمنع عضو البلديات من ان يكون عضواً ، مع ان عضوية البلديات ليس لها نفس المفهوم او نفس العلة المتوفرة للوزير العامل او للعضو في مجلس الامة او في المؤسسات العامة ،

فهي ليست وظيفة او ليس لها مفهوم سياسي ، واعتقد ان العلة المتوخاه من منع اشخاص آخرين ليست متوفرة ، في عضو البلدية ، انا اهتم ان يستثنى موظف البلديات ، اما العضو في مجلس

تكملة منه المحفل

احكام المادة ، انما اثاره بمالي الاخ ، هو للتفسير اي ان رأي المشرع ، يشل الاستثناء لجميع الاحكام الواردة في هذه الفقرة ، لانه لو جاء بالنص يمكن ان يكون مجال للنسب ، لكن طالما اعتمدنا الاحكام قلنا باستثناء معناها باستثناء كافة الاحكام وهذا جاء لتفسير رأي المشرع .

دولة رئيس المجلس

السيد بدير
السيد محمد علي بدير
سيد الحقيقة انا افهم ان وزيراً عاملاً لا يكون محافظاً او نائباً محافظاً لانه صعب الجمع ، لكنه عضو مجلس الامة ، ايضاً لا يكون محافظاً وله نائباً للمحافظ ، ولكن لماذا لا يكون عضو في المجلس لان لديه الخبرة في هذا المجال ، عضو مجلس الامة ليس ماله حق ان يكون عضو .

دولة رئيس المجلس

السيد طاهر حكيت
السيد طاهر حكيت

اي وظيفة لها علاقة سياسية او سياسية مالية هو محذور وارد ، لان القوانين التي عندنا تطلبا تاشتت ، امام مجلس الامة ، والسياسة المصرفية والتجارية جزء من السياسة المالية . ذلك لا يجوز ان يقوم في صنع هذه السياسة ان يناقشها في مجلس الامة من هذا المنطلق ينال المحذور واعتقد انه ما اراد .

دولة رئيس المجلس

اخو ارشيد

السيد اخو ارشيد

انا مع الاخ طاهر فيما ابداه وفي نفس الوقت انا مع ما قاله الاخ كمال بك لكن ملاحظه الاخ كمال الدجاني مصيبة لانه النص جاء فيها مطلقاً ولكن يجب التمييز في هذا الامر ان يحدد المقصود بالنص

السيد وزير المالية

ان المقصود ما اشار اليه كمال بك هو ان لا تكون وظيفة المحافظ او نائبه مباحة ولكن ايضاً يجب التوضيح في هذه .

دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونه

السيد احمد الطراونه

ان التشريع في كل بلد ، وحدة واحدة لا يجوز

فيجب ان يكون هناك نوع من التوافق في قوانين الدولة ، فمعدنا في قانون الشركات عندما عزل منع عضو مجلس الامة ان يكون عضواً في مجلس ادارة الشركة الا اذا مؤسسة عامة من مؤسسات الدولة التابعة للثانية ان عضو مجلس الامة لا يغير عليه لان له حصانة ، ولكن يريد ان يبعد الحصانة من مثل هذه المجالس المهمة والخطيرة في ابعادها من تأثير او حماية من هو فيها من المسؤولين ، لذلك اري ان تكون النص الوارد من اللجعة هو النص الذي يعتمده المجلس الكريم ولاعضائه ان يكون عضو مجلس الامة عضو في مجلس الادارة ،

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

من الحكمة ان لا يشغل ، لانه موظف في مؤسسة الاقراض ، تابعة للبنك المركزي حكماً لا يجوز ان يكون عضواً في مجلس ادارة البنك المركزي .

دولة رئيس المجلس

حدد اقتراحك بكامل بك

السيد كمال الدجاني

لتحديد الاقتراح اضافة عبارة ، ويحق لهم ان يشغلوا عضوية المجلس ، ويقوم باستثناء موظفي المؤسسات المتخصصة والتي نصت القوانين على انها مؤسسات عامة ويحق لهم ان يشغلوا عضوية المجلس .

دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونه

السيد احمد الطراونه

الاستثناء هذا هو يخلهم اعضاء ، والاخ

السيد عبد الله الريماوي

انا اوافق على كل ما يريده الاخ كمال وانا

ارى ضيفه اوضح وايسر ، في الفقرة ١ عند او نائب المحافظ ، نهي الفقرة ١ عند نائب المحافظ

التي تنطبق بالمحافظ وتبين فقط . فقرة ١ - لم

فقرة ١ - لم تنطبق بالامانة ، لا يجوز ان يشغل

اي من الاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة السابقة

بموجب العضو بالمجلس باستثناء الخ . . . لم تبقى

العملية واضحة تماماً وباتت اشكال ومجال

للاهتمام .

او جزء منه جزءاً تنفيذياً وماه بالبالغ المستحقة لدائنيه .

السيد عبدالله الريماوي

يا سيدي ، عفواً ، نقطة نظام ، ان الذي تلاه بمالي الاخ المقرر هو النص الوارد من الحكومة لو انتظرنا قليلاً حتى يتلو النص الوارد من اللجنة ويمدين نبذة نقاش فيه .

دولة رئيس المجلس

تفضل يا ابو احسان ، واقرأ لنا النص الذي وضعته اللجنة .

السيد مقرر اللجنة

(يتلو النص الوارد في اللجنة) الفقرة ب . ب - تنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس حكماً ويصدر رئيس الوزراء قراراً بذلك في الحالات التالية : ١ - اذا تسلم بمصفاً وزارياً او اية وظيفة رسمية اخرى في الحكومة ، او المؤسسات العامة والبلدية ، او اشغل عضوية في مجلس الامة او رشح نفسه لها .

السيد احمد الطراونه

كلمة تسلم فقط ، اشغل منصباً وزارياً

دولة رئيس المجلس

كلمة تسلم ، اشغل يعني ، رأي المجلس سليمان بك .

السيد سلمان الفاضل

في الحقيقة الاشغال ، تصرف للماضي والحاضر تسلم ، يعني عينه وزير منه محافظ البنك المركزي وزير ، اذا تسلم وظيفة وظيفته يتروح منصبه اما يتجاوز الحكومة ، او رئيس الوزراء يعينه وزير وينتقله ولذلك ، تبقى تسلم الاشغال مكتب

دولة رئيس المجلس

اشغل بالماضي ، ابو همام

السيد احمد الطراونه

اشغل ياسيدي باللغة العربية ، يتصرف للحاضر والماضي والمستقبل ، لانه وكان التسلم عليها اشغل هنا كلمة مستقبلة لغيره بالاضمان ، اشغل بمصفاً وزارياً ، لا يشغل بمصفاً بمصفاً وزارياً ،

السيد كمال الدجاني

ما في مانع متاطعا

اصوات ، موافقة ، كويس

دولة رئيس المجلس

المجلس يوافق على ذلك ، الجنيح ، موافقة

السيد احمد الطراونه

خلي عبدالله بك يصيغها .

السيد عبدالله الريماوي

١ - تبقى مثل ما هي ، لا يجوز ان يشغل وزير عامل او . . . الخ .

ب - لا يجوز ان يشغل اي من الاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة السابقة ، بمصفاً المضمون في المجلس باستثناء موظفي مؤسسات الاقراض المتخصصة ، التي تصنف قانوناً على انها مؤسسات عامة .

دولة رئيس المجلس

اللي بعدها ب . .

اصوات ، أصبحت - ج -

السيد مقرر اللجنة

الفقرة ب التي أصبحت ج كما وردت من الحكومة ب ستنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس حكماً ويصدر رئيس الوزراء قراراً بذلك في الحالات التالية :

١ - اذا أصبح وزيراً او عضواً في مجلس الامة او مرشحاً لعضوية هذا المجلس او موظفاً في الحكومة او في

المؤسسات الحكومية او في البلديات في جريمة انقلابية كالسرقة او التزوير او الرشوة او الإحتيال او الإختلاس

ج - تنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس بقرار من مجلس الوزراء في الحالات التالية :

١ - الاستقالة .

٢ - اذا انتقلت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قراراً بأنه أصبح عاجزاً عن القيام بعمله .

٣ - اذا التمس وطالب في قسمل القانون بتسوية مع دائنيته ، او اذا

اخذت المحكمة قراراً بجور راتبه

تلكه منه الاصل

لذلك بقاء الاستقالة الخطية أمر محيص عنه ، إذا أضفنا فقدان الوظيفة ، فقدان الوظيفة هذه نتيجة لسبب ما ، إذا جازناها عن ، نكأننا نتفح الباب أمام الحكومة أيضا أن تفقد المحافظ الوظيفة خلافا لحصانته ، المقرر من الحكومة ولذلك النص صحيح الوارد من اللجنة .

السيد أحمد الطراونه

موافقون

دولة رئيس المجلس

من يثني على ذلك اصوات خلس موافقين عليها .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ كمال الدجاني

السيد كمال الدجاني

لقد ورد بالمادة مشرين الاصليه على انتهاء خدمات المحافظ أو نائبه إذا اتخذ بالحكمة قرار بحجز راتبه أو جزء منه جزاء تنفيذ واء بمبالغ مستحقة لدائنيه ربما إذا كان المحافظ ما يحافظ على حقوق الناس .

السيد أحمد الطراونه

مقاطعا بلكي مايعه معناه امين الزليه .

السيد كمال الدجاني

متايما والله أنا مالي ملاقة — ولذلك انتسبا انتراحي بقاءها كما كانت بالأصل

دولة رئيس المجلس

ياسيدي شيلها وحطها محل ما بتريد

السيد كمال الدجاني

لا بش موجوده

دولة رئيس المجلس

موجوده إذا حجز راتبه لدائنيه .

السيد كمال الدجاني

هذه غيرها أنا بالقرع يضيفوها بمدين

دولة رئيس المجلس

السيد كمال الدجاني

أولا تعديل البند ٣ - مقرر بـ ٣ - إذا املتس أو طالب في ظل القانون بتسوية مع دائنيه أو تعد اهلته القانونيه ويتعين أن لتسوية العتاره التسي بوقت بمرار من اللجنة وفي إذا اتخذت الحكمة

قرارا بحجز راتبه أو جزء منه جزاء تنفيذ واء لمبالغ مستحقة لدائنيه .

دولة رئيس المجلس

الاستقالة الخطية موافقين عليها اللي بعدها البند ٢

السيد المقرر

السيد المقرر

٢ - إذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قرارا بانه اصبح عاجزا عن القيام بعمله .

هذا كما جاء من الحكومة واللجنة .

دولة رئيس المجلس

وهذا جاء من الحكومة واللجنة ، موافقين عليه .

السيد المقرر

٣ - إذا املتس وطالب في ظل القانون بتسوية مع دائنيه .

الى هنا وافقت اللجنة والمشروع مع الحكومة يكمل أو إذا اتخذت الحكمة قرارا بحجز راتبه أو جزء منه جزاء تنفيذ واء بالمبالغ المستحقة لدائنيه .

دولة رئيس المجلس

هذه العبارة كما قرأها السيد ابو عصام جاءت من الحكومة ، اللجنة اذت منها إذا املتس وطالب في ظل القانون بتسوية مع دائنيه .

السيد طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

لي ملاحظتان الاولى : تتعلق في كلمة — في ظل القانون امقتد ان هذه الكلمة غير موفقة واقترح هذه الفقرة : إذا املتس أو طلب معد تسوية مع

دائنيه بمقتضى قانون التجارة وليس في ظل القانون لان المقصود بطلب التسوية هو بالأجراءات المنصوص عنها في قانون التجارة ، وليس طلب التسوية العادي في أي قانون ، ولذلك هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، امقتد منيقة لكراسة

هذا المنصب أن لا ينص عليه ، لأن الحكمة من النص عليه هي بين الخرق وعدم محتها ، وبثورة

وعدم صحة التصرفات المالية لا يتبين من بواتمه الحجز التنفيذي بحكم من الحكمة على امولتسبه

بل يمكن أن يصرف الى مفيوعة من التصرفات ولا يمكن حصر هذه التصرفات الذي يمكن تبها

استئناف طرهي المحافظ لذلك لا ينبغي باليه ينس

عليه وليس هناك أصل لها ، بالقوانين التجارية .

وهي بذلك تحمل النص كثيرا من عدم اللياقسة والملاحظة الاخيره ، من الاستاذ كمال الدجاني ،

طالب بعبارة إذا تعد اهلته القانونيه أنا أقول أنا لاهلية القانونيه أمر مفترض ضمنا في كل الاحوال .

وبالتالي اقترح ابقاء الامر كما هو بالتعديل الذي فكرته .

دولة رئيس المجلس

السيد سليمان القضاة

السيد سليمان القضاة

يا سيد يانا اوافق الاخ الاستاذ طاهر حكمت على ملاحظاته تايما ، ثم موضوع اخذ حكم على

محافظ أو على عضو مجلس من قبل الحكمة ، قد يكون هذا العضو مقيرا هذا جزاء انسان مقير

عليه دين عليه عشرة دناتير ثلثي وثمنه من منصب كبير ، أو قد يائي ويصدر عله حكم بغياية وما

يستأنف نتيجة ااهال ، ثم نخرمه من منصب كبير أنا امقتد أنه لا ضرورة لاندراج هذا النص ، وكأنا

نعاقب الانسان الذي قد يكون يعني فقر لسبب أو آخر ولهذا اقترح تأييد الملاحظات التي اشار اليها

الاستاذ طاهر

دولة رئيس المجلس

السيد الطراونه

السيد أحمد الطراونه

مزيد على ما قاله الاخوان وانه لو جئنا للمحافظ وكان محينا قبل ان يكون محافظ ولا يستطيع

أن يوفي دينه الا من راتبه مهل معنى ذلك يعزل ، هذا النص يتطلب نص عند تعيين المحافظ أن لا

يكون مدينا ، مهل عند تعيينه الشريط أن لا يكون مدينا وكثير من الناس مديتين ، وأنا مع الاخوان

انه هذه ليس لها لزوم وكنته نعاقب الإنسان لاته مدين .

دولة رئيس المجلس

السيد عبدالله بك

السيد عبدالله الريماوي

أنا مع الاخ كمال ، والواقع أنها لا علاقة لها لا بالنق ولا بالنق ، وليست مكانة من ، وليست

معاقبة للمقير ، إذا كنا نأيزون نعاقب اغنياء بخر حق ، فالبند فيه عندنا مجالات واسعة جدا نعاقب

فيها ، انها القضية تتعلق تايما في الثقة وتتعلىق بالموضوع الاصلي ، موضوع الثقة بالبنك المركزي

كمؤسسة مؤسسة البنك المركزي لو مرصتها بمحافظ مديون يا أخي سوى ديونك من غير ما تدخل محكمة

ومن غير ما يعرف أحد ، أما عندما يكون المحافظ رأس أكبر مؤسسه ماليه لذا والذي يقتضي هي

أن تترع الثقة وتضمن الثقة يكون مديون ويعرفش يحل مشاكلاته المالية وديونه مع الآخرين ، وتصل

انه يصير عليه حكم ، وانحجز على راتبه ، أنا كما برأيي انه هذا يهز الثقة دون أن يهز وجود

الشخص ولذلك أنا لا أرى أي مانع بل بالعكس أما من ناحية مبدئية قانونية ، أنا مع الذي يقول انه

تقتضي الاهلية القانونية سبب متضمن ومفترض في كل حاله ، حتى تشهد التصرفات الشخصية

فلا دامي لوجودها بالنص ، هذه الفقرة الان يقتضيتها بند — ؟ — وهذا حل وسط .

دولة رئيس المجلس

النص الاصلي كما قرأه الحاج ابو عصام وبدنسا تعديل الاستاذ طاهر

السيد مقرر اللجنة المالية

ما في تعديل

(اصوات ما في تعديل ولا شيء)

السيد مقرر اللجنة المالية

السيد طاهر كان قال : — إذا املتس أو طالب بتسوية ديونه في ظل قانون التجارة أو إذا اتخذت

دولة رئيس المجلس

(مقاطعا) اتخذت مشي للاستاذ طاهر شطبية .

السيد المقرر

متايما ايوه ، بيننا السيد الريماوي ، عمو الاستاذ الدجاني ، يرى أو ابقاء ما كان موجودا بيننا رأيت

اللجنة أن لا تذكر ذلك ،

دولة رئيس المجلس

السيد عبدالله الريماوي

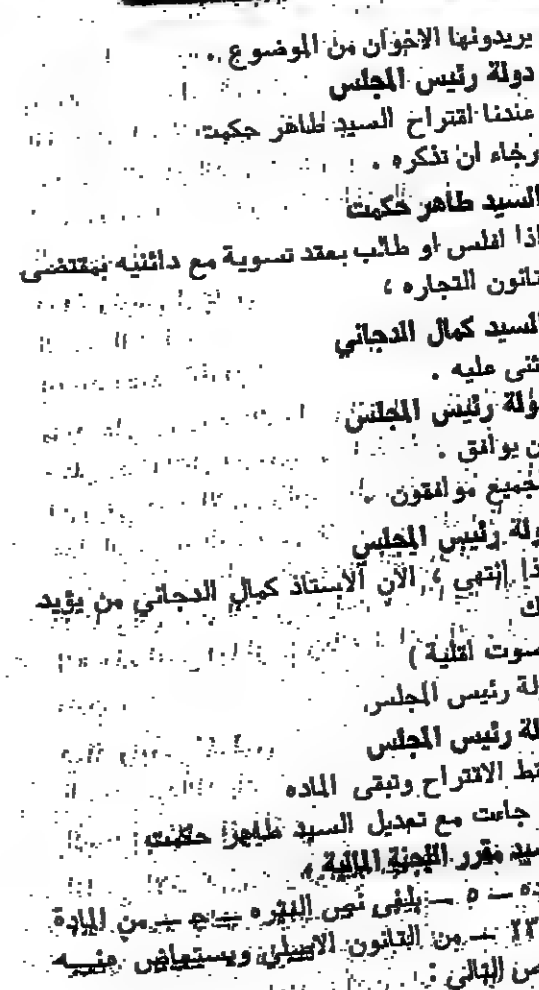
الاخ عبدالله

أنا أقول يا سيد المحافظ على التسليم حجه في الغالب ، إذا حكم بجريمة اخلاقيه المحافظ على تسليم

التسليم ، يعني لا تتل باي شيء الان فزيست طرح البصوت يا سيد ، فني الموضوع كما هو

جاي من اللجنة أو من التعديل الذي طرحه الاخ طاهر حكمت ، يعين التعديل الذي طرحه الاستاذ

تكملة مادة الفصل



بسم الله الرحمن الرحيم

و رئيس المجلس
بد ظاهر حكمت
بد ظاهر حكمت
وجه المسائل التي لها
مصلحة العامة التي لها

[illegible]

100

الجميع نعم، موافقين .

السيد مقرر اللجنة

المادة ٨ - تعدل الفقرة - ب - من المادة ٣٠ - من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها : ولجلس الوزراء تحديد المدة التي يراها مناسبة لوقف دفع قبية تلك الأوراق والمسكوكات بناء على تشييع من البنك المركزي .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ كمال الدجاني

السيد كمال الدجاني

اعتقد ان بقاء هذه المادة بالشكل الذي وردت فيه يقتضد كثير من الناس لوالهم المادة كانت في القانون الأصلي ، بعد انقضاء هذه المدة للاستبدال ، تضاعف قيمة الأوراق النقد والمسكوكات التي لم تستبدل إلى قيمة التبدل ، وإذا قدمت أوراق نقد أو مسكوكات بعد ذلك ، يدفع البنك المركزي قيمتها ويقيدها على حساب الخزينة العامة ، الآن سنحرم المواطن من جانب للاستبدال من استبدال قيمة النقد الذي معه ، سنحرم المواطن الذي لظروف خاصة اضطر أن لا يستبدل ماله في الوقت المناسب ليس من العدل أن يحرم الإنسان من هذا الحق ، فالقيمة التي يفصدها البنك المركزي ، تضاعف لموضوع تبدل الأوراق بمسده معينة بوجود ، على كل حال يستبدل الفسوق للأوراق التي لم تستبدل في حينها ، لحساب الحكومة ، لكن ليس نحرم المواطن أن أتى بعد هذا الوقت ، من أن يحصل قيمة هذا الورق الذي كان ملكه ، اعتقد أن النص كما كان في القانون الأصلي استبدال للمواطن .

دولة رئيس المجلس

معالي المحافظ

السيد محافظ البنك المركزي

سيدي في الحقيقة ، قد يبدو أن هناك عملاً وجهه نظر ، في هذا المجال ، وأنصح الأمر أن يعطى قوايين النقد في العالم تعطى الصلاحيات لمجلس البنك المركزي أن ينسب لمجلس الوزراء إمكانية إلغاء ، التداول ، القانوني نقد معين ، خلال فترة معينة ، في الواقع ، الداليل الاستثنائي لهذه التعديل هو أن هناك حالات الآن كثرت في السلم وواجهناها هنا في المملكة ، زود فيها النقد والنقد الذي منجب

مؤخراً من التداول المشرة دناتير التديم زورت وزورت في أماكن مخطلة خارج البلاد لم يكن لدينا قدرة تنفيذية على متابعتها محلياً ، بحفظه لتتمة المواطن في نقده وثقة العالم في هذا النقد ، لا يبد أن تعطى لنا صلاحية في حالات معينة أن نوقف ويعد فترة زمنية مقبولة ، ومعقولة تعطى للمواطنين يعلن منها في جنت وسائل الاعلام بالواقع هذه الفترة لتت في حال من الاحوال عملياً على سنة أشهر ، لكن يجب ان هناك سلطة للحكومة بان تتمكن في إلغاء النقد بشكل نهائي لكي لا يبقى حافظاً للمزور باستمرار التزوير لأنه إذا ما كان لتخلصنا هذا الاجراء وكما حدث فعلاً في تزوير في حالات في المظلة المحطة ، للتد الانقسي اذا لم تلغى النقد القديم سيأتي هناك حائل للمزيف ان يستمر في عملية التزوير لأنه باستطاعته تقليد هذه الأوراق وربما ازواج السلطات النقدية ، باستمرار والواقع هذا بالذات ادعى الى عدم ثقة المواطنين بكثير من فكرة تحديد مدة مقبولة تعطى للمواطن لاستبدال اوراقه النقدية ، ونحن في الواقع وهذه الأورق ، أكثر من سفة ونفس تقريباً ما سيجدها شكراً .

دولة رئيس المجلس

أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

لا يمكن أن نوجد حل لهذا الاشكال ، بل هو أنه بعد أن يحدد مجلس الوزراء المدة التي تلغى لكن هذا النقد لا يتداول الا مع البنك المركزي ، نكون هنا قد قلنا ، لأنه إذا جاء الى البنك المركزي يستطيع أن هذا مسزور من غير المسزور ، أما شخص موجود الآن بالصفة الغربية ولم يستطيع أن يأتي إلى هنا ، تلغى التي عنده ، وما قدر أن يجيء ، أو خارج البلاد ، وما أخذ علم ، عندما يأتي بعد المدة التي حددها مجلس الوزراء ، لكن لهذا النقد تعامل الا مع البنك المركزي فتكون قد وقعها بين الوضع مع أموال الناس ، ومعركة أن هذه العملات مسزورة أو غير مسزورة .

دولة رئيس المجلس

تفضل طاهر بك

السيد ظاهر حكيت

أنا اعتقد ان ما تفضل به معالي المحافظ ان



صلاحيات مجلس الوزراء ، في حالات وهذه نادرة ، وقد صرحت فيها هذه العملات ، واستبدلت ولذلك أنا أرى أن يوضع قيد على ذلك لتعديد ، هذه الاستبدال ودواميه . على أن لا يعمد حق مجلس الوزراء ولا البنك .

دولة رئيس المجلس

روابيه ،

السيد عبد الرؤوف الروابيه

يا سيدي إذا سمحت لي ، والاخوان هل في دولة في العالم تصدر عملة أبدية وتصبح مـ هذه العملة تعيش ما دامت الدنيا موجودة الى يوم القيامة ، كل دولة في العالم تصدر عملتها من وقت لآخر ، تلغى فيه هذه العملة وتبطل التداول فيها ابدياً ، وكل من الذين يشاروا بذه يحمل عملة لا يقبل صرفها ، لأنها تجاوزت الزمن المستنوع صرفها ، احد هذه العوامل التزوير ، تحتاج لتغييرها ، تحتاج لتغيير شكلها وما يتداول هذا الشكل بين الناس ولا تحب أن يوجد ولا تحب بالتالي أن يأتي البنك المركزي اجباناً ليصرف ، ويكون البنك المركزي يدين التزوير بين المواطنين يعني سينظر المواطن الى البنك المركزي ويكتشف اذا مسزورة ما يصرها ، فيما تلك بالمواطن الذي خدمه المزور ، هذا الذي نخشاه ، لأنه ونحن ظلمنا المواطن من خلال حديثنا عليه ، سنغير تداولنا بين الناس ، لما يقوموا للبنك المركزي بفتح

هناك ضرورة ماسة لاعطاء مجلس الوزراء صلاحية واسعة في هذه النقطة ، ويفترض في مجلس الوزراء أن يمارس هذه الصلاحيات بحدود مقبولة ، وأنا ضد تنقيده في هذه الحالة ، إذ أن هناك احوال نقدية طارئة ، تستدعي تدخل سريع ، وسحب الأوراق من السوق ، من التداول وأرى ابتعادها كما هي نظراً للضرورة .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، ونطمئن الأخ كمال بك ، طبعاً رأس المال ، الذي عنده مال ، هو طبعاً احرص واخذ على التبدل في أسرع وقت .

السيد كمال الدجاني

لا ، يا سيدي ، لأظلي ، الجماعة الذين في الضفة الغربية من فلسطين سنة ١٩٤٨ اضطروا أن يتركوا بيوتهم ، ورجعوا أخذوا بلوسهم واسترجعوها ، هل تريد أن تفقد كل انسان أهله أو لظروف خاصة ، نفقده ماله ، فوظيفة البنك المركزي أن يبعد التزوير ، يمشوها على الناس ، الآن لا تصرف الا في البنك المركزي .

دولة رئيس المجلس

السيد أخو أرشيد

السيد عبد الله أخو أرشيد

أنا ما تفضل به الأخ كمال بك ، وارد وأنا أثنى عليه وأؤيده ، ولكن دون أن تعمدي على



البنك عن صرفها ، وهون نحن ظلمنا المواطن اصنلا .

دولة رئيس المجلس

السيد ممدوح

السيد ممدوح الصرايوة

يبدو لي أن هناك أكثر من حالة أولا ، بمنعت الحكومة نوع من العملات ، وفعلا ، تبقى حالة أخرى ، أن البنك ملزم باستلامها وتبديلها عند مراجعة البنك له وإخراجها ، وحفظا لحقوق هؤلاء الناس أنا شخصيا جاني شخص من هذه الحالات يظهر أنه دفن ميلات كذا ، مجاني ليطالب لي أن التوسط له لدى البنك ، يحفظا لهذا الحق أرى أن يبقى من حق مجلس الوزراء في حالة تكدس أن يصرف هذه العملات ، لأصحابها ولا تذهب عليهم جسرا وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله الريماوي ،

السيد عبد الله الريماوي

يبدو لي أنه لا بد أن نفرق في هذه المادة بين امرين ، الأمر الأول جوار التداول والأمر الثاني أن كل الاستبدال من البنك المركزي ، أما جوار التداول فقط حسنة ، الفرق ١/٢ كمال عسي وأردة في القانون الأصلي ، بموجب المادة ١/٣

عندما تعلن الحكومة حسب نص هذه المادة ، أما نقدا مميئا أصبح غير قانوني ، لا يمكن تداوله وبالتالي ، تنتهي من مسألة التداول ، وليست المسألة موضوع بحث ، إذن ليس فيها قاله الأخ كمال أو في اقتراحه الذي قمه ما يعني أن تبقى عملة معينة إلى الأبد لأغراض التداول ، يبقى السؤال الآخر ، أنا افهم أنه الدولة والبنك المركزي راغبين في شيء اسمه استقرار ، أنه ما يتم في البنك المركزي والدولة معرضة لأن تطالب من خلال البنك المركزي نقط باستبدال عملة معينة بأخر صاحبها بتبديلها . هذا المقدار من الاستقرار الذي لا ينصرف في الغالب إلا إلى كمية محدودة وقليلة من النقد لا يساوي ، ولا يوازي في رأيي حرمان ، أصحاب هذه المبالغ من أن يستردوها من البنك المركزي لما نحلل العملية تحليل سليم ، وبالتالي ما دام المادة ١/٣ بالأصل تنظم عملية التداول بشكل لا يترك مجالاً للاختلاف وما زالت المادة ب - تدفع الأمر مفتوح ليس في نقطة بسيطة أنه الشخص الذي تأخر عنده شيء من النقود ، لسبب في الغالب في مجتمعنا قد يكون وجيه ، قد يكون قروي وقد تكون أخصاره ، هذا أنا لا أرى الاستقرار المالي أو النقدي ، يسير أن ينكر عليه حق طلب الاستبدال بغيره ، ولذلك أنا مع الأخ كمال ، بحيث تبقى المادة (١/٣) و (ب) كما هي ، ومع شطب الفقرة ، المقترحة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

معالي المحافظ

السيد محافظ البنك المركزي

يا سيدي الحقيقة لا بد من الاطلاع أو قراءة نص المادة ٣٠ التي أشار إليها عبد الله الريماوي لكي نتأكد أن حقوق المواطنين محفوظة ، فالمادة ١/٣ تقول ، يعلن مجلس الوزراء ، بناء على توصية البنك المركزي بأن إحدى فئات أوراق النقد أو المسكوكات ستصبح بتاريخ معين عملة غير قانونية وينشر الإعلان في الجريدة الرسمية وبإية وسيلة من وسائل الإعلام ، ويعطي الاعلان للجمهور مهلة معقولة لا تقل عن اسبوعين ، ولا تزيد عن سنتين يتم خلالها سحب تلك الفئة ، وتضع قيمتها الاسمية ، كية عملة قانونية قيد التداول فائن هذا النص الذي لم يعدل أعطى وحى المواطن وأبقى له مهلة طويلة في غالب الأحوال وسنسط الظروف الاعتيادية وجعلها أطول مدة حتى السنتين ولم يمارس هذا الحق في أي وقت من الأوقات بأن نخصر المدة اختصار شديد ، وأيضا حبى المواطن عن طريق الاعلان والنشر ، بكل وسائل الاعلام والنشر ، الفقرة ، الثانية المطلوب تعديلها بعد انقضاء هذه المدة وبعد أن تتم كل هذه الإجراءات يجب أن يكون للحكومة الحق في إيقاف عملية التبديل بشكل نهائي ، وسحب العملة ، والسبب أنه هناك حالات واتعية خطيرة للغاية ، هي بمثابة دعوى للمزورين مفتوحة على الاطلاق ، بأنه دائما يستمر في عملية التزوير طالما نحن لم نلغي النقد القائم ، الحقيقة الآن موجودة ، وهناك عمليات وصفت ما بين المزور والمروج بحيث يمكن استغلال المواطنين الأبرياء استغلالا بشعسا ، وفعلا ، نقد جامعا عدد كبير منهم ، ومن جعلتهم عدد كبير من الضحية القريبة ، في الواقع نحن الآن نسمي إلى المواطن من حيث نريد أن نحبه .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الأستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

التوأمين ، تسن على مجموع الناس ، بمعنى أن القانون حينما يتحدث من فاعلة المواطن بالتزوير النقدية ، لا يتحدث عن انسان يكثر نقده في مكان ما ، وعشيرة ، وإنما يتحدث ويتعامل مع مواطن في ظل وسائل الاعلام فضله هذه الوسائل

وفي ظل وسائل الاعلام الحالية والتي لا بد من وصولها لكل مكان ، لا يتصور أن الانسان المعادي الذي يتبع بالقومات المعادية للانسان ، والسذي اصل القوانين ومقياس للقوانين لا يتصور أن لا يسمح أن هناك عملية تبديل نقد ، ولذلك فالقانون لا ينص فيه على حماية حالات شاذة ، لئلا يوسع انسانية ، وإنما يتناول الأمور كما هي ، وفهم المستوى المعقول ، ولذلك ، وحيث أنه لا بد من وضع حد للامور في التداول للأوراق ، فلما مع ابتداء النص كما هو واعتقد أن ابتداءه ضروري وشكرا .

دولة رئيس المجلس

معالي أبو هشام .

السيد أحمد الطراونه

دولة الرئيس ، ورقة النقد بعد ذاتها ، هي كقبالة سند يحمله الشخص على الحكومة ، لو اخذنا الفقرة ب - التي تراها معالي المحافظ لم تتغير ، أنا اضيف إليها إضافة التي نحن الآن بصدها ، هذه الإضافة الفت الفقرة ب - التي كانت كانت موجودة بالأصل لأن الفقرة ب - التي كانت بالأصل ، وإذا قدمت أوراق نقد ، أو مسكوكات بعد ذلك يدفع البنك المركزي قيمتها بعد ذلك ويقبدها على حساب الخزينة لديه ، الفقرة - ولجلس الوزراء تحديد المدة التي يراها مناسبة لدفع قيمة تلك الأوراق ، وكان الفقرة الغيت ، هذا الحق ، طالما نحن بدنا نوديه إلى البنك المركزي هو الذي يستطيع أن يعرف ما إذا كانت هذه الأوراق مزورة أو غير مزورة ، حتى على عرض هذا النص ، وقبوله ، التخوف الذي تدببه الحكومة ، أو يبيده البنك المركزي ما زال ، قائما ، يستطيع الناس أن يستغل بعضهم في أوراقهم ، قرر مجلس الوزراء أنها ليست في التداول مطلقا ، قصة الاستبدال وأردة ، أنا في القانون هنا ، عندما تضع القانون نحفظ حقوق الناس فقط ، وحفظها في مكان واحد والذي يستطيع أن يعرف الورقة المزورة من الورقة غير المزورة مع العلم ، أن ورقة النقد هي حق مكتسب أن يحملها ، وهي دين على الدولة .

السيد عبد الله الريماوي

لو طبقنا فعلا في العمل المخاوف ، التي تنص بها معالي محافظ البنك ، كما أنها أنا ، أنه يأتي واحد ويوزر أو جهة بالتزوير عملة محل

لنكن صبة الأصل

عدم تداولها ، لما يأتي واحد ويؤثر عملة معلن عدم تداولها ، النسبة الكبرى من الشعب عارف انه هذه غير مقبولة انها الممكن من قبلها الذين هم زوروا ، مع بعض بين بعضهم ، لكن راح تنتهي مش عملية التداول ، مش راح تنتهي ، واقميا في البلد ، وانا افترض انه البنك عنده عملا الوسائل لتبين التزوير ، اما النص المحطوط هون ، يقول النص ، تحول هذه المبالغ لصالح الخزينة ، بعد المهلة التي في الفقرة ١ - ب بظل مفتوحة ، اما يجوز بشيوي ازماج بالبنك المركزي ، لانه ياتي كل واحد ورقة نقدية ، هذا الارعاج اقل اهمية من الحفاظ على الحق .

دولة رئيس المجلس

السيد وزير المالية

السيد وزير المالية

ان هذا الوضع هو اضافة هذا الجزء الى الفقرة المقترحة ، هي اضافة على الفقرة الحالية الموجودة ، لديكم ، لكن ما جاء الان وما تفضل به الاخ عبد الله بك ، مش وارد ، لانه عملية التزوير انه الورقة ، التي اعلن البنك انها مزورة ، ما زالت تزور وما زال الناس يتبادلونها ، هناك امور خاصة قد تتعلق بامن الدولة الاقتصادي ، هنا في هذه الحالة قد تضطر الدولة لاتخاذ اجراءات معينة ، لسهولة الحركة ، فالرجاء الحكومة ترجو المجلس الموافقة على هذا النص المطروح .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاة

اعتقد ان النص المطروح والذي جاء بين الحكومة ، فيه حماية للعملية النقدية والمواعين اذا كان هناك بعض من الناس نسي بعض ورقات نتيجة جهل او نسيان او ظروف اخرى ، لا يعني ان تحمل البنك المركزي ثمة هذا العمل ، ايسو هشام يقول ان هذا امر ممل كميالية على الدولة ، هذا مثال قد لا يطبق حتى لو كان كميالية ، برضه القانون قاعد يتدخل ، في خلال فترة معينة ما يبيش شيء قابل للدمواوي فيها ، ومن حق الدولة ان تطبق في شريعتها ، انه انا خلال فترة معينة لا بل هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس

السيد كمال الدجاني

السيد كمال الدجاني

اريد ان اعقب على التزوير ، التزوير الذي يحصل في النقد ، الذي يتداول الان كما يجري في غير الاقطار ، ولذلك ثمة التزوير ما لها قضية في الموضوع هذا النقطة الثانية الاحوال الاستثنائية يمكن حماية نقد الدولة ويمكن وضع قانون استثنائي بكل ظرف ، وضعنا احكام عربية لمعالجة احوال خاصة معينة يمكن معالجتها بقانون في ذلك الوقت لكن مش بالقانون هذا الموجود بالظروف العادية والذي فيه امن وسلام واطمئنان .

دولة رئيس المجلس

الان لدينا النص كما جاء من الحكومة ، ومن اللجنة ، وهنا في اقتراح من كمال الدجاني وهو حذف الفقرة المعدل ، من يثني ويؤيد اقتراح كمال لا احد .

وبقي النص الوارد من الحكومة ، الذي بعدنا .

السيد مقرر اللجنة

المادة (١٩) يلغى نص الفقرة (٣) من المادة (٣١) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالنص التالي :

٣ - السندات الاردنية الحكومية والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة او مؤسسات الائراض المتخصصة بكافة الحكومة وطرحها للبيع في الاسواق ، شريطة الا تزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي من عشر سنوات .

هذا النص هو متفق مع نص اللجنة

دولة رئيس المجلس

متفقان ، نفس النص ، الوارد من الحكومة واللجنة ، من يوافق .

الجميع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

المادة (١٩) يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٣٦) من القانون الاصيل ويستعاض منه بالنص التالي :

١ - يظل البنك المركزي المملوكة لسيد

(٣٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - البنك المركزي ان يقوم بالاشتراك مع البنوك المرخصة ومؤسسات الائراض المخصصة بتأسيس مؤسسة لضمان حد اعلى للودائع والقروض وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

دولة رئيس المجلس

موافقون .

الجميع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

نص الحكومة

المادة (١٢) يلغى مطلع المادة (٤٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

البنك المركزي ان يصدر للبنوك المرخصة ومؤسسات الائراض المخصصة ، باستثناء البنك الاسلامي للتحويل والاستثمار المنشأ بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ اوامر تنشر في الجريدة الرسمية ويوسائل الاعلام الاخرى ، يحدد فيها ما يلي :

١ - يا سيدي جاءت بنطبة مع ما ارادته اللجنة

دولة رئيس المجلس

اين ، موافقون عليها

الجميع

موافقون .

السيد مقرر

المادة (١٣) يلغى نص كل من الفقرتين

(١) من المادة (٤٣) من القانون الاصيل ويستعاض منها بما يلي :

١ - الحد الأدنى والأعلى لمعدلات اللوائد التي تقتاضها البنوك المرخصة ومؤسسات الائراض المخصصة على تسهيلات الائتمانية التي تلحقها للتملاء وذلك دون التقيد باحكام اي تشريع او نظام اخر يتعلق باللوائد او المراجحة

٢ - الحد الأدنى والأعلى لمعدلات اللوائد التي تدفعها على الودائع لديها .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر

السيد طاهر حكمت

من التفت عليه ان القانون يمنع تطليق اكر

صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والمؤسسات النقدية الدولية الاخرى كما يمثلها في جميع علاقاتها النقدية مع هذه المؤسسات .

دولة رئيس المجلس

موافقون .

الجميع

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

المادة (١٢) يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٣٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - البنك المركزي ان يقوم بالاشتراك مع البنوك المرخصة ومؤسسات الائراض المخصصة بتأسيس مؤسسة لضمان الودائع والقروض وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

دولة رئيس المجلس

كمال بك

السيد كمال الدجاني

القروض من ضمنها ، المؤسسة بهذا البنوك .

دولة رئيس المجلس

معمالي الحافظ

السيد محافظ البنك المركزي

المؤسسة كانت موجودة لضمان الودائع فقط وهذا نوع ، الحقيقة ، من المؤسسات انشئ بعدد كبير من دول العالم ، بعض اقطار العالم اشافت الى صلاحيات هذه المؤسسات المخصصة نظامها للودائع صلاحية ضمان القروض والمقصود بضمها القروض ، هي قروض خاصة ، لصغار المقترضين لغرض توسيع قاعدة الائتمان ، صغار الحرفيين الذين في الغالب لا تقبلهم البنوك بسبب ضعف ملائمتهم ، تشجيعا للبنوك على منح منفسسار المقترضين ، اضعنا كلمة الضمان ، وقلنا بعد اهل حتى لا يستفيد منها كبار المقترضين ، المقصود حد اعلى للضمان للودائع ، حتى يبقى المقترض الصغير والدخول الصغير مضمونا مشمولاً ، ونشجعنا من قبل المؤسسات والمصارف .

السيد مقرر اللجنة

مرة ثانية نص اللجنة

المادة (١١) يلغى نص الفقرة (١) من المادة

من ٩٪ من الفوائد المقرر بالدين العام ، باستثناء المؤسسات المقرضة هل المقصود هو ان الفوائد يمكن ان ترتفع اكثر من ٩٪

دولة رئيس المجلس
السيد المحافظ

السيد محافظ البنك المركزي
في الحقيقة ، ان التشريع كما كان في القانون الاساسي للبنك المركزي ان يصدر اوامر من كل وقت تنشر في الجريدة الرسمية وبوسائل الاعلام الاخرى ، ويحدد ما يلي :

١ - الحد الاعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك المرخصة ، على تسهيلات الائتمانية ، التي تمنحها للعملاء ، ولكن نحن بصدد تعديل لفترة الان ، لاضافة كلمة الادنى ، والاعلى للفوائد ، طبعاً ما دام هناك حد اعلى في القانون قاتون المراجعة العثمانية ٩٪ بالتعامل بالفائدة ، الواقع نحن ما نسيينا هذا الحد فيما يتعلق بتعامل الناس مع بعضهم ، اننا نحن نتكلم عن البنسوك ، الان تقاضي احياناً اقل واحياناً اكثر ، ويكون هذا التقاضي بحسب ظروف واوضاع المصارف المالية وتطورات معدلات الفوائد في العالم ، وفي المنطقة من جهة ، وتطورات التضخم ، بوجود اداة متاحة للبنك المركزي لتنظيم السياسة النقدية ، حين طريق تنفيذ معدلات الفوائد ، هو جزء اساسي من اجزاء اي تشريع نقدي مقبول ، والبنك المركزي يحدد الان الحد الادنى ، للفوائد التي تتقاضاها البنوك ، وباعتقادنا انه لكي نكتفل صلاحياته لممارسة صلاحياته النقدية لا بد ان يكون له حق توجيه البنوك بما تتقاضاه ، من فوائد ، سواء اعلى او اقل من قانون المراجعة العثمانية ، هذا لا يعني اننا نترك هذا الموضوع لصلاحيات مجلس ادارة البنك المركزي بحسب ظروف وطبيعة السياسة النقدية الناشئة ، من ناحية اخرى ، الحقيقة البنوك ان تطورت تطوراً كبيراً ولا يستطيع ان يتقي في ظل المستطع المنصوص عليه في قانون المراجعة العثمانية ، لعدة اسباب ، اولاً هي تدفق الان ، ونحن نحدد ، حد ادنى للفوائد ، وتبلغ حد ادنى للودائع كحد ادنى معين ، وبالتالي كلمة البنسوك احياناً تخلت نتيجة تحديد حد معين للمودعين

ثانياً - الى الان تعرض لاجال اطول بكثير ، مثلاً بنك الاسكان او البنك المركزي ، او بنك الانماء الصناعي او مؤسسة الاقتراض الزراعي ، ومن المعلوم ان ازدياد مدة الاقتراض يستلزم مزيد من المخاطر في الاقتراض ، وبالتالي قد يكون سبب الارتفاع تكلفة الكلفة ، ماذا البتينا الكلفة يظل مثلاً ٩٪ وتحدث حيناً من تمويل النشاطات التنموية بالبلد ، هي طويلة ولاجل طويلة ، البنوك التجارية الحقيقة قد تكون الان باستطاعتها ان تبقى في ظل التعديل ، ولكن بنك الانماء الصناعي مثلاً يفرض ٩٪ ويتقاضى عمولة تجارية ، البنوك التجارية لا تعمل ، اذا اضطرت سوف تعطي فيما بعد ما تتقاضاه من فوائد بشكل عمولات حتى تتفادى النصوص القانونية ، وجداً انه من المصلحة العامة ، ان تكون الفوائد واضحة ومحددة بقرارات من البنك المركزي ، من قبل البنوك لكي لا تترك لها صلاحية ان تتقاضى وفق ما تشاء لكي تتمكن من مراقبة البنوك مراقبة صحيحة وسليمة تتقاضاه ، يجب ان يكون للبنك المركزي الصلاحيات الثابتة .

السيد جمال الدجاني

البنوك كما قال معالي المحافظ ، تتحامل على اخذ معدلات كمية تزيد على معدل الفائدة التي هي ٩٪ للعمولات ، كبنائات ، بحيث يصبح معدل الفائدة التي يتقاضاها البنك على الكهيلية ١٥١٢ و ١٦٪ حتى بعض المرات ، لكن نحن الان بصدد موضوع اهم من هذا ، هل نرفع بزيادة معدل الفائدة من ٩٪ الموجود بقانون المراجعة العثمانية ام لا ، ان كان المجلس الكريم يجد ان المصلحة تقتضي برفع هذا المعدل ، ليعطي البنك المركزي الصلاحيات لكن ان كنا لا نوافق على مبدأ زيادة الفائدة ٩٪ فيتوجب هذه العبارة هذه ، من المادة ، دون التعدي بالحكم اي تشريع او نظام اخر ، من رايي انه من الاحسن لنا بهذا البلد ان نحافظ على معدل ٩٪ والا ستكون معدلات الفائدة في المستقبل ١٢ و ١٥ و ١٧٪ ، البنك المركزي الان نفسه يسمح للبنوك ببيع فوائد على العملات الاجنبية بمعدل ١٢٪ في بعض الحالات او ١٣٪ نحن الان نقترح من البنوك الاجنبية ، نفوق ال ٩٪ و ١٠ و ١٢٪ احد انه من المناسب لنا ان نخفض زيادة الفوائد فقط على القروض الاجنبية ، وعلى القروض بالمعملات

لماذا يكون الاقتراض غير محدد بفائدة ، بينما يكون الايداع محدد بسقف ، لكل ذلك مائتي اعتقد ان عملية تحديد سقف الفائدة ، عملية لها محتوى اقتصادي ، وعلينا ان نقف طويلاً ، قبل ان نقررها هل ترى هذه الدولة ومؤسساتها الاقتصادية المخططة والعاملين بالاقتصاد ان هناك ما يخدم الاقتصاد القومي وسيرته فيما اذا رفع معدل الفائدة الى اكثر من ٩٪ مع العلم ان الممارسات البنكية الحالية بالبلاد ومن خلال الممارسات بالفوائد المقنعة ، التي يجوبونها من عمولات وغيرها تدعم الفائدة الحالية ، لتتجاوز كثيراً ، أرجو ان يكون واضحاً اذا كان هناك اتجاه على تغيير ذلك ، هذا هو ما يعنيه رفع معدل الفائدة ، لماذا كانت هذه نية الدولة لهذا امر ضار ، أرجو ان يكون واضحاً وان نفهم سلفاً كل مضمون يقرب عليه رفع الفائدة .

دولة رئيس المجلس
السيد وزير المالية

السيد وزير المالية
انا اود ان الفت الانتباه الى الاسباب الموجبة ، ان اعطاء الصلاحيات ومنها للبنك لوضع حد للسقف ، هذه ليست ملائمة تعطى للمواطن العلاقة بين البنوك بعضهم وليس بين الناس الحاجة الى الاقتراض من مؤسسات اجنبية جعلنا نضطر الى وضع النص لتلافي هذا النقص الان نريد ان نقف ذلك انا مع الاغ طاهر انه لا يجوز ان تكون هذه البادرة تصرف بالناس وراي العاملين من فتح المجال بين المصارف نفسها في المذكره ترى انه ليس المقصود بالتعامل التجاري هذا الايشلها ان البنوك نفسها تتحامل في تعاملاتها حتى لو حدنا للبنوك انه ٩٪ بطل هناك تحايل لانه طريقة التعامل الفعلية غير لانه على هناك على اساس الخدمة او قرضية بسيطة او خلاصه بحسبها .

دولة رئيس المجلس
السيد الريمانوي

السيد عبد الله الريمانوي
بداية يظهر لي الفرق بين النص الاصلي والنص الجديد هي كما يلي ، واحد كان النص ينظم بحد

الاجنبية ، اما بالعملة الاردنية ماقتراح ابقاء الحال على ما هو بان تكون ٩٪ اما بالعملات الاجنبية والقروض الاجنبية ، التي اشار لها البنك المركزي او اشارت لها الحكومة في الاسباب الموجبة ولكن مع الاسف القانون كما عدل لم يشر اليها على الاطلاق ، اذا سمحتم صلحه ٢ فيما يتعلق بالاسباب الموجبة قال بالفترة الثالثة :

بالاضافة الى ان بعض المؤسسات العامة ، قامت بالاقتراض من المؤسسات المالية بالخارج ، بنسب فوائد تتجاوز في بعض الاحيان ، نسبة ١٠٪ وهذا مما يوجب ورود نص قانوني ، لتلافي الاشكالات القضائية ، التي قد تحدث بين المؤسسات الاردنية من جهة وبين المؤسسات الاردنية والاجنبية من جهة اخرى في حالة وقوع أي خلافات او نسبة مع الاسف ، لا مشروع الحكومة عالج هذا الامر ولا اللجنة المالية ، اشارت له ، فلما بالدرجة الاولى اقترح بقاء الفائدة كما هي الا فرق بين الفائدة والاقتراض العائدين اذا انا استعدت من زيد او عبيد او من البنك كل واحد ، لكن نعطي امتياز للبنك يعني كاتنا نحن هنا نخالف الدستور ، نقول اذا اقرضتم اعطيكم كاشخاص عابدين ادمكم تتجاوزوا ٩٪ ولكن اذا انتم اقرضتم من البنك اي من بنك من البنوك تدفع ١٠٪ فنكون قد خالفنا الدستور بان جعلنا المعاملة مختلفة ، بينما يجب ان يكون التعامل واحد ، زي بعض الاشخاص المقترضين ومن جهة ثانية ان تعديل هذه المادة ، لتصبح فقط يحق للبنك المركزي زيادة الفائدة ، في حالات الاقتراض من الاقتراض من البنوك الاجنبية ، او في حالات الاقتراض بنقد اجنبي فقط .

السيد طاهر حكمت

انا اعتقد ان النقاش حول سقف الفائدة نقاش هام جداً بالبنية البناء الاقتصادي للمملكة على + مفهوم ان الفائدة لا تتجاوز ٩٪ وما بين ايندينا الان يدل على اننا نستدرج مرحلة تالية جديدة تكون فيها الفائدة ، وقد تصل الى ٢٠٪ وهذا امر له انعكاسات خطيرة على العمل الاقتصادي ككل ، واكثر من ذلك مائتي اود ان اتيه الى ان تتجاوز السقف الذي سنه قانون المراجعة العثمانية فقط ابيح في حالة الاضرار ، وان يوضع للمواطن في حالة ما بين الايداع والاستدانة ، ما بين المعدلة ،

أعلى الآن وضعت الحد الأعلى والأدنى والادخال
ان المجلس يختلف على هذه الفكرة ان يكون للبنك
المركزي حق تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى
النقطة الثانية انه اضيف هذه السلطة للبنك
المركزي لانتقاص في البنوك فقط ، بل انتقاصها
البنوك المرخصة والمؤسسات المالية المختصة
للاقتراض التي كانت خارج هذه الرقابة ولا ينبغي
ان تكون خارجها وهي عمالها بتكون مؤسسات
من هذا النوع وضعت خارج الرقابة غير وارد
بتم النقطة الأخيرة التي ذكرها الاخ كمال ، وهي
وذلك دون التقيد بالحكم أي تشريع أو نظام آخر
... الخ الحقيقة انه في مجال لتفسير المساهمة
الاصليه بانها تعني نفس ما تعنيه المادة المعدلة
يعني عبارة انه يحق للبنك تحديد الحد الأعلى
وهذه مادة ثمة وهذا القانون بقوة نظام المراجعة
وبالتالي يمكن اعتبارها معدلة ، فلي رايي ان هذا
التعديل ، ان يضع الأمور في نصابها أكثر منه عم
يضيف شيء جديد ، ادخل في صميمه ، صميم
الموضوع ، هو هل من المصلحة ان يزداد بالتقنين
الصريح إمكانية زيادة ٩ بالمائة أنا لا ادعي بانسي
عالم اقتصادي ولا عالم مالي ، ولكنني افترض
فرضية في هذا الأمر ، انه هذا الأمر انه هذا
الموضوع وليد حاجة تعامل اقتصادي وتطور
ملازمات مالية اصبح يفرض انه تغطي ال ٩ بالمائة
مطلوب ومفروض لكن بدنا جيد ، الفيد عليه ، الفيد
من البنوك لايجاز لها ان تأخذ ٩ بالمائة من المستقرض
المواطن العادي البسيط ، والله أنا معاملة مالية
بين بنك وبين متمد يسوية الائتمان ... ٤ الب
ديفار ولا ب ٤ ملايين دينار ويحقق منها ربح ،
مليونين دينار أنا والله غير يعني ان أهمية من
هذا ، لذا أنا اقترح فقط ادخل التعديل : للعبارة
والتي لا تزيد من خمسة الاف دينار ، أنا افترض
المواطنين العاديين ، بنس الذين هم يسووا البنوك
ويسووا التعامل مع البنوك ، هذا معروف هي ثمة
مون وبره وفي كل محل ، التي هي البنوك والتعاملين
مع البنوك ، والتي هي الى حد كبير حصول ان
تأسس بترخيص ، وهذا الأمر مهم جداً ولا يصح
ان انظم هذا التعامل ، من قبل المؤسسة المالية
الائتمانية في البنك في الوقت نفسه المؤسسة
المستقرضين المستقر ولا مصل ، ولا فلاح ، والباني

السيد محافظ البنك المركزي

نحن لسنا اول من يعالج هذا الموضوع ، قانون
المراجعة العثماني الذي حدد الفائدة ب ٩ بالمائة كحد
أعلى ، وهو عثماني ، وقد واجه مشاكل بالتطبيق
فاضطرر اما ان يلغيه بقانون او بحيث اصلا ان
لا يطبق على البنوك والاعمال التجارية ، هذه من
ناحية ، ناحية أخرى ، اخذت هذا الاتجاه ، ونحن
انجمن الى هذا الاتجاه ، انه اقتصرنا تطبيقه على
المواطنين بالتعامل التجاري العادي ، وابتدئنا
البنك المركزي حق تحديد السقف ، بما يراه بعد
دراسات مفصلة اقتصادية مناسبة ، انما الحقيقة
هذا الموضوع ، له جانب اقتصادي مهم جدا لم
يفكر ، لماذا نحن نطلب المزيد من المرونة ، في تحديد
الفائدة الحقيقة ان هناك نقطة هامة جدا ، هي ان
العالم ، ونحن نفكر في ظل ضغوط واجواء
تضخيمية ، هذه الاجواء أدت الى بطيئة الحال
تبعاً لمعدلات الفوائد ، والسبب هو ما يلي :

لنفرض هناك تضخم بمقدار ١٠ بالمائة وكانت
معدلات الفائدة ، في حدود ٨٪ ليصبح اي
مواطن باستطاعته ان يقتترض من البنك بمعدل
٨٪ وتصبح الفائدة سلبية بمعنى انه المواطن لم
يدفع شيء آخر السقف ، يعني انه رد النقود
للبنك ناقصة قيمتها ، ١٠٪ وإذا كان دفع ٨٪
يطلع هو ربحان يعني البنك دفع له الفائدة مش هو
تضخيم التضخم قضية هامة جدا ، بحق الموضوع
الفوائد ، ان يضيف لانه البنوك ان تقدم على
الاقتراض ، اذا كان البنك يقرض ١٠٠ دينار
وفي نهاية السنة يأخذهم ٩٠ دينار معناه انه خسر
ولن يكون هناك تسليط ولا ائتمان ، فالمفوضية
مرتبطة ارتباط قوي بها وبين التضخم ، ولذلك
نطلب ان يكون هناك سلطة وصلاحيات لإدارة
البنك المركزي الذي يقرر عن طريق الدراسة

العملية ، بدى الضرورة لرفع معدلات الفوائد ،
او تخفيضها ، الواقع انه في التطبيق العملي حينما
المودع قبل ان نحى المقترض فلنا الآن ان هناك
تعليمات بان تعطي البنوك كحد أدنى لودائع
الادخار او طويله لابد بها لا يقل عن ٥٪ لانه
نحن حطينا حد أدنى للفوائد بالنسبة للمودعين
فاذا كان عم نحى المودع ماذا كان المودع يدنا
نشجع ما يخسر بنهائية السنة ، بدنا نعطيه
فائدة اخارية لانه حساب التضخم والا هناك قضى
تضام مبرما على عملية الادخار ، على اعتبار انه
الانسان الذي يدخر نقوده بالبنك ويتقاضى من
البنك ٥٪ باخر السنة يكون في تضخم ٧٪ وايضا
المودع يدعى ، واصل هذه المادة حفظ الملافة ما
بين المدخر والمقترض بموجب تدابير اقتصادية
التي تكفل العدالة للمودع والمقترض وللبنك
بشكل واضح وصريح وليس انه يتقاضى عموماً
وضرورة وضع تدابير بشكل لا يتناسب مع هذه
الأمور .

السيد احمد الطراونه

النص المعمول به الان يعطي البنك المركزي
الصلاحية بالحد الأعلى ، ان نضع الحد الذي
تراه مناسباً لقانون المراجعة ونفترض ان قانون
المراجعة قانون عام ، وهذا القانون قانون خاص
والقوانين بنفس القوة ، والقانون الخاص يقيده
القانون العام او اذا له نفس القوة القانون الاجدث
يقيد القانون الاقدم ، وهذا القانون كذلك حديث ،
ولذلك أنا مع الأخوان الذين قالوا تؤيد البنك
المركزي في ان نضع الحد الأعلى والأدنى ، وإذا
كتب مبره دون التقيد بالحكم أي تشريع فهي
لا تؤثر ظننا على ما يريد البنك المركزي ، انما
نستخلص من ان هناك قيد قانون آخر .

السيد طاهر حكمت

الواضح من كلام الاخ الطراونه ، انه قانون
المراجعة العثماني ، قوى من قانون بنك المركزي
لانه نظام يتعلق بالنظام العام والاقتصاد للدولة
وقد فسرت المحكمة على انه من النظام العام ، ولا
يجوز الاتفاق عليه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى
ولذلك القول انه يمكن الاستثناء من هذه الفقرة
المستأنة وبذلك تلبي حاجة البنك المركزي ،
وطالبته اعتقد انه هذا الكلام من تأخيه قانونه
لا أريد التويل عليه ، أنا من حيث ما أملتة بحافظ

البنك المركزي يبدو انه نجح في انعامنا الى حد
كبير ان المصارف تخسر من اقتراضها ، اذا ظل
معدل الفائدة كما هو مع ان لي رأي آخر بالموضوع
بانته على كل حال ، فكونه حماية المودع لا يمكن
ان يكون صحيحاً ، الا اذا اتبعنا نفس القيد ، على
الفقرة (١) والفقرة ب - وبذلك تكون منعنا
المربح ان يخسر على الفوائد ، بينما ان هناك بنوك
عالية ، انه يرفع الى ١٤٪ فكيف يرضى المواطن
الاردني اذا كنا سنسمح بزيادة الفائدة ، على
الاقتراض ، بالاقتراض باننا سنزيد على الايداع ،
دولة رئيس المجلس

شكراً صار الآن واضح طراونه .

السيد احمد الطراونه

اذا كان قانون المراجعة من لنظام العام ونحس
سنقيده بعبارة فلم يعد من النظام العام ، يعني
الاخ طاهر مع تقديري له تفسيره غير وارد لانه اذا
كان قانون المراجعة من النظام العام فلا يجوز ان
نعدله ، كل قانون بالدولة من النظام العام
والمصلحة العامة ، ولذلك كل القوانين متساوية ،
واذا اخذنا ان المراجعة من النظام العام فلا يجوز
تعديله بهذا لطرف من النص الوارد بقانون البنك
كان يعطيه ما يريد الان .

السيد عبد الله الريماوي

ياسيدي بدون ان احسم النقاش ، يبدو انه واضح
في اراء قد يكون احدها أكثر صواباً لكن معاً في
خلاف حول النقطة ، من المبدأ ان تبقى على
العبارة ، وأنا مع ابقاء عبارة وذلك دون التعديل
بحكم أي تشريع ، ولذلك أرى ان تبقى مثل ما هي
دولة رئيس المجلس

هل المجلس يوافق

الجنس

بوائقه

السيد مقرر اللجنة

المادة ١٤

دولة رئيس المجلس

لحظة انراها يا سيد الله بك كيف صارت

السيد عبد الله الريماوي

تصبح الفقرة ب - كما يلي - الحد الأدنى
والأعلى لمعدلات الفوائد التي تدفعها البنوك
المرخصة ومؤسسات الاقتراض المختصة على

تفحص في صفة الأصول

الودائع لديها وذلك دون التقيد بالحدود أي تشريع أو نظام آخر يتعلق بالودائع أو المزايا ،

السيد كمال الدجاني

حتى يكون في انسجام ، بالقانون يتوجب دمج المادتين ١٢ ، ١٣ مع بعض ، لإيجوز أن نفترض المادة واحدة ، يمكن أفضل لو قلنا ، المادة ١٢ - يلغى مطلق المادة ١٣ والفقرتين ١ ، ج منها ، أو نعملها ١ وبعد ١٣ نعملها ب .

السيد عبد الله الريماوي

أنا أستاذ كمال في تعبير المادة ١٣ أنت في مقترحات اللجنة بمادتين ، هي المادة ١٢ ، ١٣ ولذلك تصبح ١٢ ، ١٣ ، يلغى ... الخ ويبدل المادة ١٣ ب - يلغى ... الخ ، ويبدل ١ - أ - ويبدل (١) تبقى كما هو ، و ١٣ تشطب ويوضع بدلها (ب) وهكذا .

دولة رئيس المجلس

أرجو يا عدنان أن تأخذ ذلك وتبته التي بعدها .

السيد مقرر اللجنة

المادة (١٤) يلغى نص المادة (٤٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ٤٥ - أ - على البنوك المرخصة ومؤسسات الائحة المتخصصة أن تزود البنك المركزي في الأوقات وبالطرق التي يحددها بالمعلومات والإحصاءات التي يطلبها .

دولة رئيس المجلس

موافق عليها

الجناب

موافق

السيد مقرر اللجنة

ب - البنك المركزي بالتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة أن يطلب أية بيانات ومعلومات إحصائية من المؤسسات والفئات الرئيسية والأفراد والأشخاص المعنويين تتعلق بتطورات الأجور والأسعار وذلك لغايات حساب أرقامها القياسية .

دولة رئيس المجلس

موافق

الجناب

موافق

ج - تعتبر جميع المعلومات والبيانات الائحادية التي تقدم إلى البنك المركزي معلومات وبيانات سرية لا يجوز إطلاق أي فرد أو هيئة عليها إلا من خلال البيانات الإحصائية المجمعة التي ينشرها البنك من آن لآخر .

دولة رئيس المجلس

برضه موافقون

الجناب

موافق

السيد مقرر اللجنة

المادة (١٥) يلغى نص المادة (٤٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالتالي : يجوز للبنك المركزي أن يقدم للحكومة سلفة بدون فائدة لتغطية أي مجز مؤقت ناتج من زيادة المصروفات الحكومية على الواردات شريطة أن لا يزيد الرصيد القائم لهذه السلفة في أي وقت من الأوقات على (٢٥ ٪) - خسة وعشرين بالمائة من الواردات المحلية المقدرة في قانون الموازنة العامة المعمول به عند تقديم السلفة .

دولة رئيس المجلس

موافقون

الجناب

موافقون

السيد مقرر اللجنة

المادة (١٦) تعدل المادة (٥٠) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إليها بمسند عبارة أو المؤسسات العامة : « أو مؤسسات الائحة المتخصصة » .

دولة رئيس المجلس

موافقون

الجناب

موافقون

السيد مقرر اللجنة

المادة (١٧) يلغى نص المادة (٥٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : أ - للبنك المركزي أن يقتني ويبيع بالعملة المحلية أسهم وسندات أية مؤسسة مالية أو مصرفية تؤسس في المملكة لتطويع سوق رأس المال أو لشبان الودائع والقروض ويشترط في ذلك أن لا يزيد مجموع استثمارات البنك المركزي في تلك

الأسهم والسندات على ٥ ٪ من مجموع رأسماله والاحتياطيات .

هذا الحكومة ، أما نص اللجنة فهو : -

أ - للبنك المركزي أن يقتني ويبيع بالعملة المحلية أسهم وسندات أية مؤسسة مالية تؤسس في المملكة لضمان الودائع والقروض ويشترط في ذلك أن لا يزيد مجموع استثمارات البنك المركزي في تلك الأسهم والسندات على (٢٥ ٪) من مجموع رأسماله والاحتياطيات .

دولة رئيس المجلس

السيد طاهر ،

السيد طاهر حكمت

ياسيدي أرجو أن يكون مفهوم أو نستفهم ، أن الفعالية للبنك المركزي المعطاة له هنا لا تعني أنه يقوم بأعمال الائحة .

السيد محافظ البنك المركزي

المادة ٥٥ ، للبنك المركزي أن يقتني ويبيع بالعملة المحلية أسهم وسندات أية مؤسسة مالية أو مصرفية تؤسس في المملكة ولغايات تطويع سوق رأس المال ولغايات أن لا يزيد مجموع الاستثمارات عن ٢٥ ٪ من رأس المال ، الحقيقة ، هذه المادة

أن توضح مقرة فائقة تشيح أو بيع للبنك المركزي وذلك لغايات تطويع سوق رأس المال ، وإن المال المحلي ، ويشترك المؤسسات المالية ، أو مؤسسات مصرفية سواء كانت تجارية أو مؤسسات إئحة متخصصة ، والغاية بالأصل هي اعتبار أن سوق رأس المال في بداية لتطور يجب على البنك المركزي إذا وجد هناك ضرورة ، لتطويع سوق رأس المال بإضافة أموال من المؤسسات غير موجودة ، أن يشارك في تأسيس مثل هذه المؤسسات وأن يشارك في رأسمالها ، أن تقتضى الأمر الحقيقة لهذه الحكومة قدمت مشروع بإضافة فقرة ثانية ، وتمتد الحكومة أن يرفع إلى ٥٠ ٪ من رأس ماله واحتياطية هذا القيد محدد ٥٠ ٪ أي بإطلاق ٢ ملايين دينار لأن رأس مال البنك لتطويع واختصاصه العام لتكوين ٥٠ ٪ له سقف وهذه لتأسيس مؤسسات كانت مساهمة في رأسماله الائحة أو رأس المال الإنساني وبنك الائحة لصفاي ، ووجد أنه الآن أسخرق وبالتالي

لا يستطيع أن يوجد شركات عليه بتخصمه ، داخل السوق المالي : من نرى أن موافقة الحكومة فكرة تحديد ٥٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ من مجموع رأسماله واحتياطيه وبالتالي أعطت مجالاً بان هناك احتياطيات أخرى أعطت مجالاً لتوسع للبنك المركزي للاستفادة اللجنة المالية ، الحقيقة هذه المادة تعرضت للنفاس الأخوة رأوا أهمية تقيد مجالها ، أو يقول ما جاء فيها ، الحقيقة مشروع الحكومة يهدف إلى توسيع السقف ولذلك يبدو لي أن لي وجهة نظر هو : - أن تخضع مبادرة البنك أو في تأسيس هذه المؤسسات إلى موافقة مجلس الوزراء ، وهذا يزيد بالفترة الثانية ولا مانع لدينا من أن تخضع مبادرات وقرارات البنك المركزي لمجلس الوزراء حتى تتأكد الحكومة دائماً من ذلك ، ولذلك أرى أن تؤخذ المشروع كما يلي : -

البنك المركزي أن يقتني ويبيع بالعملة المحلية أو الأجنبية أسهم وسندات أية مؤسسة مالية أو مصرفية تؤسس في المملكة ويشترط في ذلك أن يقرر مجلس الوزراء هذه الإجراءات وأن لا يزيد مجموع استثمارات البنك المركزي في تلك الأسهم والسندات على ٢٥ ٪ من مجموع رأسماله واحتياطياته .

هذا التصق ثلاثة معاني المحالط ولذلك نحن نترك كل الأجزاء أن بعض المؤسسات يمكن فيها فعاليات تتعارض مع وظيفة البنك المركزي ، ولذلك أرى أن نقبل أن يكون قيد مجلس البنك من قبل الحكومة ،

أصوات (موافقة)

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على النص الذي قرأه معالي المحافظ

الجناب

موافقون

السيد مقرر اللجنة

ب - للبنك المركزي بتقتني استثمارات خاصة بكون المملكة طرفاً فيها يقرها مجلس الوزراء أن يساهم في رأس مال أية مؤسسة مصرفية أو مالية تؤسس خارج المملكة شريطة أن لا يزيد مساهمة البنك المركزي على ٥٠ ٪ من حساب رأس المال والاحتياطي المعطاة .

دولة رئيس المجلس

الجيش

موافقين

السيد مقرر اللجنة

المادة (١٨) تعدل المادة (٥٦) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها من قوله (١) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها :

ب - يحدد المجلس لاغراض الميزانية الختامية قيمة جميع الموجودات من الذهب والعملات الاجنبية التي تعادل اوراق النقد المتداولة .

دولة رئيس المجلس

موافقين عليها

الجيش

موافقين

دولة رئيس المجلس

والان اطرح القانون بجمهوره موافقين عليه

الجيش

موافقين

الوهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة وبجمهوره وكما سيرفع للحكومة

مشروع القانون المعدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧٩

المادة (٢) يسمي هذا القانون (قانون تعديل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧١ المشار اليه بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به ابتداء من تاريخ يومه على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية المادة (٢) يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : د - وعند اتخاذ قرارات التعميم هذه ، يختص مجلس الوزراء الاعضاء من ذوي الخبرة بالشؤون المالية والاقتصادية والقانونية على المساهمة في تحقيق اهداف البنك المركزي على ان تشمل البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بمضو واحد فقط لكل منهما .

المادة (٣) يلغى نص كل من الفقرتين (ا) ح) من المادة (١٢) من القانون الأصلي ويستعاض

ز - ١ - الموافقة على ترخيص البنوك الاردنية واندماجها وسحب رخصتها وفتح مروعها في داخل المملكة وخارجها وفي المناطق الحرة المؤسسه في المملكة .

٢ - الموافقة على ترخيص مروع البنوك الاجنبية او مكاتب تمثيلها في المملكة وفي المناطق الحرة المؤسسه فيها وسحب رخص هذه المروع والمكاتب .

٣ - الموافقة على ترخيص المؤسسات والشركات المالية وسحب ترخيصها .

ح - الترخيص بالتعامل بالعمله الاجنبية وسحب هذا الترخيص وفقا للتوانين والانظمة والعمليات النافذه بهذا الشأن .

المادة (٤) يلغى نص المادة (٢٠) من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي : -

٢٠ - ١ - لا يجوز ان يشغل وزير عام او عضو في مجلس الامه او موظف في الحكومة او في المؤسسات العاليه او في البلديات منصب المحافظ او نائب المحافظ .

ب - كما لا يجوز ان يشغل منصب العضو في المجلس اي من الاشخاص الوارد ذكرهم في فقره السبقه باستثناء موظفي مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تضم ثنائيتها على انها مؤسسات

ج - تنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس حكما ويصدر رئيس الوزراء قرارا بذلك في الحالات التاليه :

١ - اذا اشغل منصباً وزارياً او اية وظيفة رسميه في الحكومة والمؤسسات العاليه والبلديه او اشغل عضويه في مجلس الامه او رشح نفسه لها .

٢ - اذا حكم عليه بجنايه او جنحة مخلة بالشرف فتنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس بقرار من مجلس الوزراء في الحالات التاليه :

١ - الاستقالة الخطيه .

٢ - اذا اتخذت اللجنة الطبيه العليا في الحكومة قراراً بانه اصبح عاجزاً عن القيام بعمله .

٣ - اذا اتفق او طالب بمقتضى شؤنيه مع عاليه بمقتضى قانون الصغار .

المادة (٥) يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (١٢) من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

ج - للبنك المركزي ان يقدم تسهيلات ائتمانيه لموظفيه ومستخدميهم او لجمعياتهم التعاونيه لاغراض اسكانهم المادة (٦) يلغى نص المادة (٢٥) من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

٢٥ - ليعين مجلس الوزراء بعد التشاور مع البنك المركزي سعر تعادل الدينار الاردني بالذهب او بحقوق السحب الخاصه وفق لاتفاقيات الدوليه التي تكون الملكة طرفاً فيها وينشر هذا السعر المعين في الجريده الرسميه .

ب - ينشر البنك المركزي من حين لآخر اسعار بيع وشراء العملات الاجنبية ذات الاهميه بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الدولية للملكة .

المادة (٧) تعدل المادة (٢٨) باعتبار ما جاء فيها فقره (ا) واضافة الفقرة (ب) التاليه اليها :

ب - تصدر المسكوكات التذكاريه والخاصه بقرار من مجلس الوزراء ويحدد البنك المركزي

المواصفات والاشكال التي يضعها لذلك وللمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اعتبار اي من هذه المسكوكات مله قانونيه .

المادة (٨) تعدل الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من القانون الأصلي باضافة العبارة التاليه الى آخرها .

وللمجلس الوزراء تحديد المدة التي يراها مناسبه لوقف دفع قيه تلك الاوراق والمسكوكات بناء على تنسيب من البنك المركزي .

المادة (٩) يلغى نص الفقرة (ز) من المادة (٣١) من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

ز - السعادات الاردنيه الحكويه والسعادات التي تصدرها المؤسسات العاليه او مؤسسات الاقراض المتخصصة بكتالة الحكومه وطرحها

للبيع في الاسواق ، شريطة الا تزيد مدة استحقاق هذه السعادات بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي من مقرر سنوات .

المادة (١٠) يلغى نص الفقرة (ا) من المادة (٣٦) من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

ا - يسل البنك المركزي الملكة لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والمؤسسات

التقنيه الدوليه الأخرى كما يطلبها في جميع علاقاتها التقنيه مع هذه المؤسسات .

المادة (١١) يلغى نص الفقرة (هـ) من المادة (٣٧) من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي : هـ - للبنك المركزي ان يقوم بالاشتراك مع البنوك المرخصه ومؤسسات الاقراض المتخصصة بتأسيس مؤسسة لضمان الودائع والقروض بحد اعلى وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

المادة (١٢) ١ - يلغى مطلع المادة (٤٣) من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

البنك المركزي ان يصدر للبنوك المرخصه ومؤسسات الاقراض المتخصصة ، باستثناء

البنك الاسلامي الاردني للتحويل والاستثمار المنشأ بموجب القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٨ ، اوابر

تنشر في الجريده الرسميه وبوسائل الاعلام الأخرى ، يحدد فيها ما يلي :

ب - يلغى نص كل من الفقرتين (ا) ج) من المادة (٤٣) من القانون الأصلي ويستعاض منها

بمبني :

١ - الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تدفعها البنوك المرخصه ومؤسسات الاقراض المتخصصة على تسهيلات الائتمانيه التي تمنحها للملاء وذلك دون التقيد باحكام أي تشريع او نظام آخر يتعلق بالفوائد او المراسمه .

ج - الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تدفعها البنوك - لرخصه ومؤسسات الاقراض المتخصصة على الودائع لديها .

المادة (١٣) يلغى نص المادة (٥٥) من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

٥٥ - ١ - على البنوك المرخصه ومؤسسات الاقراض المتخصصة ان تزود البنك المركزي

في الاوقات وبالطرق التي يحددها بالمعلومات والاحصاءات التي يطلبها .

ب - للبنك المركزي بالتنسيق مع دائرة الاحصاءات العاليه ان يطلب اية بيانات او معلومات احصائية

من المؤسسات والاداره الرسميه والامزاد والاشخاص المعنويين تتعلق بتطورات الاجور

واسعار وذلك لغايات حساب اربابها القياسيه .

ج - تعتبر جميع المعلومات والبيانات الادرايينه التي تقدم الى البنك المركزي معلومات وبيانات سرية

لايجوز اطلاق اي فرد أو هيئة عليها الا ممن

هذه هي صفة المجلس